وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقـم التسجيـل:

الحماية الاسبانية في المغرب الأقصى 1956/1931 م

مقدمة لنيل شهادة الماستر LMD في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبين:

- شافع بن شعبان
- الطاهر فـداش

تحت إشراف الأستاذ:

مصطفى عبيد

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1				
2				
3				

السنة الجامعية: 2022/2021م.

شكر وعرفان

الشكر لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل.

وإلى كل من ساهم معنا في إعداد هذه المذكرة التي أردناها

غذاء للعقل وتقية للطموح

فجزيل الشكر للأستاذ المشرف

" مصطفى عبيد "

على توجيهاته ونصائحه القيمة لنا.

شكرا لكل أساتذة قسم التاريخ جامعة محمد بوضياف،

وشكرا لكل من ساهم معنا في إخراج هذه المذكرة إلى النور

وساعدنا على إنجازها سواء من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي أحرف ذاكرتي:

إلى قرة عيني أمي العزيزة

إلى سندي في الحياة أبي الغالي

اللذان لولاهما لما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم

إلى أصدقائي وزملائي كل باسمه من قريب أو بعيد

إلى كل أفراد عائلتي..إخوتي وأخواتي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل راجيا من الله أن تكون نافذة علم وبطاقة معرفة وأن ينفعنا وينفع بنا.

الطاهر

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله تعالى

وإلى كل أفراد أسرتي (فريد، محند، عبد النور، مراد، سامية)

إلى كل أصدقائي وزملائي أثناء دراستي بالجامعة

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

إلى كل من يفكر ويبحث للارتقاء بالعلم في كل مكان.

شافع

قائمة المختصرات:

ج: جزء

ط: طبعة

ع: عدد

ص: صفحة

ص ص : من صفحة إلى صفحة

تر: ترجمة

د ت: دون تاريخ

د د ن: دون دار نشر

مج: مجلد

م: التاريخ الميلادي

هـ: التاريخ الهجري

و.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية

مقـــدمـــة

مقدمة:

في بداية القرن الـ20م، خضع المغرب للحماية الاسبانية الفرنسية المشتركة، بعد عقود من الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية شهدت العلاقات المشتركة خلالها حروبا ومعاهدات للتسوية، عملت على الحدّ من سيادة المغرب وهيبة حاكمها، لتأتي معاهدة الحماية سنة 1912م وتزيد الطين بلة بسقوط المغرب أسير الحماية المزدوجة بين فرنسا واسبانيا.

ومباشرة بعد اعلان الحماية، ظهرت حركات من المقاومة الشعبية المسلحة في جميع أنحاء المغرب، شهدت خلالها مقاومة شرسة بقيادة زعماء ومقاومين، ثم ظهور أحزاب الحركة الوطنية السياسية وبعدها تأسيس جيش التحرير المغربي ليتكلل النضال باستقلال المغرب.

ويستمد هذا الموضوع أهميته كون المغرب الاقصى تعرض لنوع مختلف من الاستعمار هو الاستعمار المزدوج، لمعرفة فترة من تاريخه وإبراز صور من مقاومته للتخلص من واقع الهيمنة، وكذا قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع وقلة الدراسات التي تناولته. وقد ارتأينا دراسة هذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وموضوعية، فما تعلق بالذات كان الرغبة الشخصية في الغوص في عمق النصوص التاريخية والبحث في هذا الموضوع ودراسة تاريخ المغرب الأقصى والتعرف على آليات توسع وتغلغل الاستعمار الاسباني والفرنسي في المنطقة.أما الاسباب الموضوعية فهي محاولة الوقوف من خلال كتابات المؤرخين والباحثين حول هذه المسألة على المراحل المختلفة التي شهدتها المغرب من قبل تاريخ فرض الحماية عليه والعمل على كشف حقيقة موضوعية متمثلة في دور الثورة الريفية والحركة الوطنية المغربية في نهاية الحماية المزدوجة؛

تتمحور الاشكالية العامة للموضوع الذي أردنا معالجته في التعرف على الحماية الاسبانية على المغرب بالاضافة للوجود الفرنسي المشترك، إضافة إلى تسليط الضوء على صدى

الثورة المغربية والحركة الوطنية قبل وخلال الفترة المدروسة وردة فعل الاستعمار عليها، ومنه كانت الإشكالية كالآتي:

فيم تمثلت السياسة الاستعمارية الاسبانية تجاه المغرب الأقصى في إطار الحماية المزدوجة؟

وبناء على الاشكالية يمكننا طرح جملة من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

- كيف خضعت المغرب للحماية المزدوجة؟
- ماهي أهم المقاومات الشعبية التي اشتعلت في مناطق الحماية الاسبانية والفرنسية بعد توقيع معاهدة الحماية؟
- كيف تمكنت الحماية المزدوجة من القضاء على الثورة الريفية؟
- ما الظروف التي كانت وراء الانتقال من الكفاح السياسي إلى الكفاح المسلح؟
- ما هو الدور الذي لعبته الحركة الوطنية المغربية في مقاومة الاحتلال الاسباني الفرنسي؟

وللإجابة على الاشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين، الفصل الأول عنوناه "السياق التاريخي العام لفرض الحماية على المغرب الأقصى سنة 1912م"، وقد جاء من ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى التنافس الاستعماري حول المغرب الأقصى، وفي المبحث الثاني تناولنا المغرب الأقصى تحت الحماية، أما المبحث الثالث فتكلمنا عن التنظيم الإداري للمغرب في ظل الحماية.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان " المقاومة المغربية للحماية الاسبانية"، مكون من ثلاث مباحث، الأول كان عن الحركة الوطنية المغربية في منطقة الريف 1912- 1927م، المبحث الثاني تناولنا الحركة الوطنية السياسية في الريف المغربي 1927-1956م، أما المبحث الأخير فتطرقنا لتطور القضية المغربية ونهاية الحماية الاسبانية.

وفي الأخير ختمنا بخاتمة مع مجموعة من المراجع التي ساعدتنا في بحثنا.

ولغاية القيام بهذا البحث اعتمدنا على مراجع متنوعة، شملت الكتب والمجلات العلمية ونتائج الندوات والملتقيات الفكرية. واجتهدنا أن تكون ثرية بالقدر الذي يخدم العنوان.
نذكر منها:

- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار 1903-1927، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010.
- محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2003.
- جلال يحيى، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966.
- غلاب عبد الكريم، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، ج1، مطبعة الرسالة، الرباط، 2000.

اقتضت طبيعة الموضوع توظيف مناهج البحث التاريخي التي استخدمناها، منها المنهج التاريخي الوصفي، ويبرز ذلك من خلال وصف المراحل التي مرت بها المغرب من فرض الحماية الفرنسية إلى فرض الحماية المزدوجة وأهم المعارك التي عرفها المغرب في ظل الحماية، إضافة إلى سرد الأحداث والحقائق التي تضمنت الثورات التي قامت ضد الوجود الاسباني الفرنسي، كما استخدمنا المنهج التاريخي التحليلي ويبرز ذلك من خلال تتبعنا للأحداث التاريخية والاستعراض الكرونولوجي لأهم التطورات الحاصلة أثناء المواجهة بين القوى العسكرية والوطنية المغربية والاستعمار المزدوج وصولا إلى الاستقلال.

إن هذا لا يمنعنا من القول بأن إنجاز البحث كان أمرا يسيرا، فقد واجهنا عدة صعوبات كقلة المادة العلمية وصعوبة الوصول لكثير من المراجع في المكتبات، وأيضا تداخل المعلومات بعض الشيء خاصة أن تناول موضوع الحماية الاسبانية لوحده كان قليلا في

مراجعه واستلزم علينا القيام باستخلاص المادة العلمية من المراجع التي تناولت الحماية المزدوجة على المغرب ككل.

الفصل الأول:

السياق التاريخي العام

لفرض الحماية

على المغرب الأقصى

سنة 1912م

المبحث الأول: التنافس الاستعماري حول المغرب الأقصى

في القرن التاسع عشر ضاقت معظم البلدان الأوروبية بسكانها وفائض منتجاتها، الأمر الذي أدى إلى انتهاج سياسة توسعية استعمارية والتفكير خارج حدود القارة الأوروبية. وبقدر ما كان الهاجس الاستراتيجي والاقتصادي هو المسيطر على الحركة الاستعمارية، فإن الهدف الأساسي كان اختراق الإنسان الآخر في فكره وثقافته ولغته.[1]

وقد كان توسع الفرنسيين في السنغال وغزوهم للجزائر منذ سنة 1830 سببا في المصاعب التي واجهها المغرب طوال القرن التاسع عشر وكان مؤشرا لبداية التحدي ضد المغرب خاصة بعد الانهزام في معركة أسلي 1844.[2]

إلا أن فرنسا لم تكن الدولة الوحيدة الطامعة في المغرب، بل وجدت نفسها في مواجهة منافسات استعمارية ذات مصالح متعددة في المغرب، وفي مقدمتها بريطانيا وألمانيا التي استطاعت منافسة فرنسا عسكريا وإنجلترا صناعيا، وإيطاليا التي تعد من الدول الصاعدة في الميدان الاستعماري والاقتصادي، إضافة إلى إسبانيا المتواجدة في سبتة ومليلية، وهذه الدول جعلت من المغرب ميدانا للتنافس الاستعماري.

المطلب الأول: الضغوط الاسبانية على المغرب الأقصى

ترجع جذور العلاقات المغربية – الإسبانية إلى بُعد تاريخي قديم، ترجع بداياته الأولى إلى القرن الهجري الأول؛ عندما دخل الفاتحون المسلمون إلى الجنوب الاسباني بقيادة طارق بن زياد، ليتحكموا بعدها في الجزيرة الأيبيرية مدة ثمانية قرون. بعدها شهدت هذه العلاقات حالات من المدّ والجزر وصدامات متعددة وعلاقات متشابكة ومعقدة تاريخيا،

[1]– فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية 1912–1937م، المجلة الجامعة، مج 1 ع16، فبراير 2014، ص ص 33–34.

[2]– محمد المعزوزي، هاشم بن الحسن العلوي، الكفاح المغربي المسلح في حلقات من 1900 إلى 1935، مطبعة الأنباء، الرباط، المغرب، 1987، ص13.

ويتجلى فيها بوضوح الموقف الاستعماري لإسبانيا في تعاملها مع المغرب، كما بدت الأطماع الاسبانية في استغلال المغرب سياسيا واقتصاديا واضحة منذ الفترة الفترات الأولى للاستقلال.[1]

وما يهمنا في هذا المطلب هو تناول الظروف والضغوط المختلفة التي مهدت فرض الحماية الاسبانية على المغرب سنة 1912م بداية بتناول الضغوط السياسية والعسكرية (الفرع الأول)، فالضغوط الاقتصادية (الفرع الثاني) وأخيرا نتائج الضغوط الاسبانية على المغرب الأقصى (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الضغوط السياسية والعسكرية

شكل احتلال فرنسا للجزائر في 1830م منعطفا جديدا في تاريخ العلاقات الاسبانية المغربية خلال الفترات اللاحقة. وأصبحت معه عرضة لأنواع مختلفة من التوتر.

ثم جاءت تحركات الأطماع الإنجليزية والفرنسية كذلك لتزيد من رغبة إسبانيا في الاهتمام بالمغرب، فبدأت دبلوماسيتها تتحرك في اتجاه إيجاد مبررات لشرعنة تدخلها في المغرب، وأعطت لنفسها حق الأسبقية في ذلك، معللة ذلك بعامل الجوار والتاريخ المشترك.[2]

هذا إضافة إلى رغبة إسبانيا في البحث عن مجدها الضائع في نظرهم باعتبار أن المغرب بلد الكفار الذي سبق وأن أهان شرفهم وفرصة الانتقام منه سانحة الآن، وهذا تطبيقا لما جاء في وصية الملكة الاسبانية ايزابيلا Izabila أثناء فشلها في السيطرة على المغرب.[3]

---

[1]– محمود صالح الكروي، أزمة سبتة ومليلية بين المغرب وإسبانيا الدوافع والأهداف، المجلة السياسية والدولية،ع7، 2007، ص ص 143–144.

[2]– عبد الله اللويزي، صورة المغربي في المتخيل الاسباني "دراسة تحليلية نقدية في ضوء علم النفس "، ط1، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، الأردن، 2018، ص72.

[3]– محمد ياسين الهبطي، مساهمة في دراسة تاريخ المقاومة المغربية للاستعمار الاسباني مقاومة شفشاون نموذجا، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2012، ص ص 46–47.

وقد ساهم تحريض بعض الكتّاب والسياسيين الإسبان من جانبهم على حثّ الرأي العام الاسباني بالاقتناع بهذه الفكرة. وعلى سبيل المثال كتب Santiago Alfonso Valdespino بأن التدخل العسكري في المغرب هو عمل يجب على إسبانيا أن لا تتجاهله، وربط ذلك بالوجود الفرنسي في الجزائر وما يمكن أن يشكله ذلك من خطر. وزاد قائلا " إنه لمن العيب على الشعب الإسباني أن لا يحقق الحضارة في بلاد المغرب، وسيعتبر(الشعب الإسباني) حقيرا إذا تحمل استمرار تواجد إنجليزي في المغرب".

وهكذا مما سبق، نلاحظ وجود فكرة التدخل الإسباني في المغرب والتي كان الرأي العام الإسباني مقتنعا بها سنوات قبل الاصطدام العسكري في حرب تطوان سنة 1860م.[1]

غير أن هذا الهدف الاستعماري الذي أرادته اسبانيا كان يتطلب منها تدبيرا محكما وإيجاد جو جديد في علاقاتها مع المغرب يؤدي بها إلى مراحل لاحقة تنتهي بالتدخل. وكان على رأس الأساليب التي استعملتها اسبانيا، مسألة القبائل الريفية، ففي ثلاثينات القرن 19م، اتهمت إسبانيا قبائل الريف بالهجوم على مدينة مليلية، ووضحت ذلك بأن الفصل الخامس عشر من اتفاقية 1799م المبرمة مع المغرب كان يعطي الحق للقوات الإسبانية بمعاقبة القبائل بشدة في حالة قيامها بأعمال مشابهة.

وأدى ذلك بالسلطات الاسبانية إلى المطالبة بالتعويضات المالية، بالإضافة إلى حسم مشكل حدود مدينة سبتة، وإدخال تعديلات على قطاع الملاحة البحرية بين الجانبين والتي كانت قد نصّت عليها معاهدة 1799م.

[1]– عبد الله اللويزي، مرجع سابق، ص72.

وفي معاهدة أخرى هي "معاهدة العرائش" بتاريخ 28 ربيع الثاني 1261هـ الموافق لـ 6 مايو 1845 [1] حاولت اسبانيا توسيع حدود سبتة وذلك أيام السلطان المولى عبد الرحمن إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك وكانت نتيجتها الرجوع إلى حدود 1799 م.

وقد بلغ بها الأمر سنة 1851م بتقديم اقتراح أمام كل من إنجلترا وفرنسا يقضي بتشكيل قوة مسلحة مشتركة ثلاثية لضرب سكان الريف، لكن تم رفضه من كلا الدولتين لأن نوايا كل واحدة منهما تختلف عن الأخرى.

ومن حظ الحكومة الإسبانية الحسن كما كانت ترغب، فقد استمرت الوضعية في بعض القبائل الريفية بالشكل الذي كان يرضيها. ففي سنة 1845م هاجمت قبيلة تمسمان سفينة تابعة للبريد الإسباني بالقرب من مدينة الحسيمة، كما حاصر سكان قبيلة قلعية بالناضور سفينة Nuestra senora de la carmen واستحوذوا على ما كان فيها. وفي سنة 1858م اختطف سكان نفس القبيلة (قلعية) سبعة إسبانيين من مدينة مليلية، ورموا بعض القنابل وسط المدينة.

وقد استغلت إسبانيا هذه الظروف مرة أخرى، ووقعت بعد ضغطها على المغرب في 24 غشت 1859م اتفاقية تطوان التي حضرها عن اسبانيا دون خوان بلانكوديل فال Blancodi Fall وعن المغرب محمد الخطيب[2]، ونصت على مسألة حماية المدن الأخرى وتوسيع حدود مليلية التي كانت سببا في قيام حرب أخرى سميت بحرب "سيدي ورياش" التي كانت رد فعل طبيعي من طرف القلعييّن ضد الوجود الأجنبي بالشمال الشرقي ومحاولة الحد من توسعه على التراب المغربي.[3]

[1]– عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مطابع فضالة، المحمدية، المغرب، 1986، ص47.

[2]– عبد الهادي تازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، دار نشر المعرفة، المغرب، 2001، ص178.

[3]– الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، معلمة المغرب، مطابع سلا، المغرب، 1989، ص 7575.

وعموما، فإن اتفاقية تطوان لم تضع حدّا لتوتر العلاقات المغربية الإسبانية خلال هذه الفترة. بل إن اسبانيا ستفتح مرحلة أخرى في علاقاتها مع المغرب، تميزت بتوتر حاد، تخلّلته سلسلة من المفاوضات الطويلة غير المتكافئة.

ففي سنة 1859م، شكّلت الأحداث التي طرأت في الليلة الممتدة من العاشر إلى الحادي عشر من غشت في نواحي مدينة سبتة بمنطقة أنْجَرَة المجاورة لها كذريعة لإعلان الحرب من طرف الكورطيس[1] في 22 تشرين الأول/أكتوبر، وبموافقة كل الأحزاب السياسية.[2]

وقد تلت هذه الأحداث معاهدات وقّعهم الأمير مولاي العباس بمدريد سنة 1861م، بالإضافة إلى ما كلفته تلك الأحداث لخزينة المغرب من خسارة عشرين مليون من الريالات التزم السلطان سيدي محمد بن عبد الحرمان بأدائها كتعويض لخسائر الحرب الاسبانية.

ونشأت إثر تطبيق هذه المعاهدات مشاكل جديدة بين الدولتين لأن الفصل الثامن من المعاهدة الأولى جعل المشاكل القائمة، بين إسبانيا والمغرب تمتد إلى المناطق الصحراوية المغربية بسبب تعهد السلطان بمنح اسبانيا قطعة أرض هناك بالمكان الذي كان يوجد به البرج المعروف بسانطا كروث. ففي يوم 26 ديسمبر 1884 أصدرت سلطات اسبانيا مرسوما يقضي ببسط حمايتها على جزء من الصحراء المغربية الممتد من رأس بوجدور إلى الرأس الأبيض،[3] وأقدمت إثر ذلك على الاعتداء من جديد على التراب المغربي.

ونظرا للوضع المغربي الضعيف الذي لم يكن يسمح بخوض حرب جديدة مع اسبانيا، كان على مولاي الحسن الأول انتهاج أسلوب معاملة لين، حيث انتهى الأمر

[1]– الكورطيس: هو البرلمان الاسباني.

[2]– ميغل مرتين، الاستعمار الاسباني في المغرب 1860–1956، نسخة الكترونية لجريدة المناضل، أبريل 2012، ص3.

[3]– محمد بغدادي، الصحراء المغربية بين الماضي والحاضر، مؤسسة فيدبرانت، الرباط، 2005، ص97.

بإبرام معاهدة مراكش05 مارس 1894 التزم فيها السلطان بأداء تعويض مالي قدره أربعة ملايين من ريال ديّة لدماء قتلاهم[1].

يفهم إذن أن إسبانيا كانت معتزمة على دخول الحرب مع المغرب، وما أحداث سبتة والمفاوضات التي تلتها إلا أسلوب من أساليب الضغط. ومما يؤكد مصداقية هذا الافتراض أنه في نفس الوقت الذي كانت فيه إسبانيا تتفاوض مع المغرب في مسألة تسوية المطالب، كانت تجري مفاوضات موازية مع إنجلترا في سبيل انتزاع الضوء الأخضر من هذه الأخيرة، يسمح لها بالتدخل بحريّة في المغرب.

وهنا يتضح أن المفاوضات التي قامت بين المغرب واسبانيا لم تكن إلا صورية، وأسلوبا من الأساليب التي نهجتها الدبلوماسية الإسبانية، لإيجاد الوقت المناسب والذريعة التي تخول لها الدخول في الحرب.

الفرع الثاني: الضغوط الاقتصادية

نصّت معاهدة السلام في 26 أبريل سنة 1860، الموافق لـ 4 شوال 1276هـ، والتي وقعها عن المغرب السيد محمد الخطيب والسيد محمد ابن عبد المالك الجبلي، بينما وقعها عن إسبانيا لويس غارسيه وطوماس لخليس بردجي، على إعطاء السلطة المغربية بعض الجيوب لإسبانيا، وأراضي أخرى في الجنوب على الساحل الأطلسي دون تحديد للأمكنة. ونظرا لاستمرار الضعف السياسي والعسكري في المغرب، فرضت إسبانيا عليها عقوبات مادية لتعويض خسائر الحرب، قدرت بثلاثة أرباع مداخلها الجمركية، ما أدى إلى شلل مالي لمدة ربع قرن من الزمن في الخزينة المغربية، وبداية اللجوء إلى سياسة القروض الأجنبية التي كانت من أهم ركائز التوغل الاستعماري في القرن 19م.

[1]– عبد العزيز بنعبد الله، سبتة ومليلية معقلان مغربيان أماميان على البحر الأبيض المتوسط، نشر بمساهمة شركة كاب تور، 1996، ص109.

ولعل من أخطر الشروط التي فرضتها إسبانيا في المعاهدة، شرط حصولها على صفة "الدولة ذات الحظوة"، لتتمتع حاضرا ومستقبلا بكل الامتيازات أي التنازلات التي ستمنحها المغرب لأية دولة أخرى.[1]

ومن أجل تحصيل "ديونها" التي فرضتها على المغرب بسبب الحرب، قامت إسبانيا بتعيين موظفين في المراسي المغربية لمراقبة تجارتها الخارجية بصادراتها وارداتها، وحركات السفر من وإلى المغرب، والتجسس على المشتريات السرية خاصة منها المعدات العسكرية، ولهذه الأسباب كلها عدّ المغاربة بأن معاهدة تطوان هي التي أدت إلى تضعضع هيبة المملكة المغربية ، وجراءة النصارى الأوروبيين عليها، وكثرت الحمايات والتدخل في شؤونها الداخلية واستباحة أراضيها. وقد شكّلت هذه الانجازات الإسبانية دفعة قوية للحصول على مكتسبات جديدة من المغرب، نذكر منها إبرام اتفاقية إسبانية– مغربية في 20 نوفمبر 1861م وقّعها بمدريد عن المغرب الخليفة مولاي العباس وعن إسبانيا الوزير دون سار تيران كالديرون كولنطيس، والمتعلقة بالمبادلات التجارية، لتكون أول معاهدة استُعمل فيها مصطلح "حماية"، واحتوت على 64 شرطا منها ما يتعلق بالامتيازات الاقتصادية كحق امتلاك واستغلال الشواطئ المغربية للصيد وحق استثمار الموارد الأولية (قطع ووسق الأخشاب).

كما أقرت إنشاء المحاكم القنصلية والأخرى المشتركة، وحصانة الإسبان والممتلكات والأنشطة الإسبانية، وانتزعت من المغرب تنازلات أخرى مذلة كتوقف حركة السفن المغربية بسواحل الريف بإذن السلطات الإسبانية المستقرة في الجزر والموانئ المغربية المتواجدة به، والاعتراف للرعايا الإسبان المقيمين في المغرب بحقوق أخرى.[2]

[1]– لبنى بورزمي، الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية مقاربة تاريخية قانونية، مجلة البحثية، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، ع1، 2013، ص7.

[2]– لبنى بورزمي، مرجع سابق، ص8.

ومن جهة أخرى، كان لتصريح السفير الفرنسي في مدريد سنة 1881م الذي ذكر فيه بأن فرنسا قررت اتخاذ إجراءات لدعم وجودها في المغرب متى سمحت الفرصة، صدى أيقظ مخاوف اسبانيا، فعُقد في العاصمة الإسبانية مدريد 1882م مؤتمر بخصوص الجغرافية الاستعمارية والتجارية وكانت من نتائجه ميلاد لجنة جديدة هي: La société espagnole des africaniste et des colonisateurs. سعت اسبانيا من خلالها إلى تحضير الرأي العام الاسباني للاهتمام أكثر بالمسألة المغربية.[1]

إن هذه الاتفاقيات الخطيرة قد فتحت صفحة جديدة في تاريخ المغرب الأقصى كدولة تتداعى وتسير قُدُما في منزلق خطير كانت نهايته فرض الحماية الفرنسية الاسبانية المشتركة عام 1912م.[2]

الفرع الثالث: نتائج الضغوط الاسبانية على المغرب الأقصى

أدت الضغوط الأجنبية والاسبانية خاصة إلى ظهور ضائقة اقتصادية حادة عمقت بدورها الأزمة السياسية الكامنة بالمغرب منذ مطلع القرن 19.

فأدّى تحرير التجارة من القيود إلى زيادة صادرات الحبوب والصوف، وبالتالي ارتفاع أسعارها، في حين تراكمت المواد الصناعية التقليدية وانخفضت أسعارها. كما اختفت العملة الفضية، ولم تعد توجد العملة الذهبية إلا بأيدي الملوك وبعض الوجهاء، وكثرت العملة النحاسية الرديئة، وعمت الفوضى في الصرف وتعثرت المعاملات، مما زاد الطلب على العملات الأجنبية لشراء المنتجات المستوردة في وقت تضاءل فيه الاقبال على

[1]– محمد الشيخ بن رابح، العلاقات المغربية الأوروبية عشية الحماية المزدوجة، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج 3، ع7، د ت، ص ص 371–372.

[2]– محمد العربي معريش، الأقصى في عهد السلطان الحسن الاول 1873–1984، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1989، ص240.

السلع المصنعة محليا. هذه الظروف أضرت بمصالح المخزن وأعوانه بينما كان المستفيد الوحيد هو التاجر الأوروبي.[1]

وكان كبار التجار في طليعة الطبقات الاجتماعية التي استغلت وضع " انفتاح المغرب" على أوروبا لدعم مكانتهم الاجتماعية وزيادة نفوذهم، فاكتسبوا حماية فردية وتهربوا من الضرائب وأمنوا ثرواتهم، كما استفاد المحميون من الوساطة في التصدير والإيراد ثم بدأوا في استثمار ثرواتهم في شراء الأراضي والمحاصيل وجني أرباح كبيرة من القروض عالية الفائدة، وهكذا برزت شريحة اجتماعية جديدة ارتبطت مصالحها بالأجانب وتنوع أفرادها من تجار ومزارعين وشرفاء وحتى عدد من الوزراء والموظفين الكبار. كما تأزمت وضعية العامة في المدن والأرياف حيث عانى معظم السكان من تسلط ونفوذ الرأسمال الأوروبي منذ النصف الثاني من القرن 19م، فتضرّر الفلاحون من تجبّر التجار والأعيان والمخزنيّين على الأرض.[2]

وفي المجال الاجتماعي كانت أبرز آثار هذه الاتفاقيات بالنسبة للمجتمع في ظاهرة الحمايات القنصلية التي نتج عنها فئات تزداد ثراء ولا تؤدي واجباتها للدولة، بينما كانت فئات أخرى تزداد فقرا وحرمانا من أراضيها الفلاحية أو رصيدها المالي، أو إمكانيات العمل الحرفي. فبدا التباين أيضا في الحياة المعيشية والتمييز الطبقي وبالتالي التأثير على القوانين الداخلية للبلاد لما شكلته من سلطة موازية للسلطة الرسمية للبلاد، التي آلت إلى وضع حرج جدا، فكان من مظاهر ذلك على سبيل المثال إهانة الولاة المغاربة وإذلالهم. وبالتالي عملت هذه الاتفاقيات والظروف التي نتجت عنها على تقويض الكيان الداخلي، ما أدى إلى انهيار البنى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للبلاد.[3]

---

[1]– لطيفة سميرس، المعاهدة اللامتكافئة في القرن التاسع عشر المغرب نموذجا، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، فاس، ع10، 1989، ص172.

[2]– بورزمي، مرجع سابق، ص14.

[3]– بورزمي، مرجع سابق، ص16.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الاستعمارية على المغرب الأقصى

كانت خطة فرنسا الرامية لاحتلال المغرب تقوم على شقين أحدهما داخلي يستهدف بسط النفوذ الفرنسي تدريجيا عبر التدخل المستمر، والثاني استمالة الدول التي لها مطامع في هذا البلد، ومحاولة إقناعها بالتنازل لفرنسا عما تدعيه من حقوق مقابل تنازلات اقتصادية وسياسية في جهات أخرى.

ولأجل ذلك، كان لزاما على فرنسا توضيح الأمور بدقة مع منافسيها، بحيث أن أي تغيير في الوضع الاقليمي أو السياسي للمغرب لابد أن ينال موافقة كل الفاعلين، خاصة إنجلترا، إسبانيا وإيطاليا.[1]

الفرع الأول: الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902 م

حاولت كل من إيطاليا وفرنسا التقارب بعد سنوات من الجفاء في علاقاتهما الرسمية خاصة بعد احتلال الأخيرة لتونس، فقد أدرك الإيطاليون بأنهم لا يستطيعون بلوغ مطامعهم بالمغرب إذا ظلوا على خلاف مع فرنسا. فتم عقد اتفاقية سرية بينهما سنة 1902م سمحت ببسط نفوذ فرنسا مستقبلا بمرّاكش مقابل حرية تصرف إيطاليا في ولايتي برقة وطرابلس الليبيتين Tripolitaine كمنطقة نفوذ[2]، وازداد التفاهم بينهما لاحقا إلى أن ساندت إيطاليا في مؤتمر الجزيرة في سنة 1906م فرنسا، وحصلت منها على ضمانات بحرية تصرفها في ليبيا نتيجة موقفها هذا.[3]

---

[1]– مروان بوزكري، التنافس الفرنسي الانجليزي على المغرب الأقصى ما بين 1873–1905، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص تاريخ ضفتي البحر الأبيض المتوسط (مغرب–أوروبا)، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2010، ص ص 94–95.

[2]– الجامعة الصيفية، المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، ج1، المغرب، 1987، ص87.

[3]– لزعر نبيل، أساليب إيطاليا الممهدة لاحتلال ليبيا، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 5 ع12، ديسمبر 2017، ص ص 62–63.

الفرع الثاني: الاتفاق الفرنسي الانجليزي 1904م

بعد عدم تمكن فرنسا من إجبار إنجلترا على الجلاء عن مصر أو تدويل المسألة المصرية نتيجة شعورها بتخلخل التوازن الدولي إثر احتلال انجلترا لمصر سنة 1882م وسيطرتها على الطرق الموصلة للهند، ارتأى لها أن مساومة الحكومة البريطانية على حل وسط وهو تجاهل فرنسا لإنجلترا في احتلالها لمصر مقابل أن تترك لها حرية الحركة لتتمكن من السيطرة التامة على المغرب، خاصة بعد احتلالها للجزائر وتونس. ولما كانت إنجلترا ترى أن من مصلحتها الخاصة التقارب مع الحكومة الفرنسية، خاصة بعد ظهور ألمانيا على المسرح الدولي كقوَّةً عظمى، ووضعها للمغرب في مقدمة المناطق التي توليها اهتماماتها، ونتيجة لذلك، حاولت كلا الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تسوية مسائل الخلاف بينهما لمواجهة الخطر الألماني المشترك. فقام الملك إدوارد السابع ملك بريطانيا بزيارة باريس في مايو 1903م، وتبعتها زيارة المسيو لوبيه رئيس جمهورية فرنسا لبريطانيا في يوليو من نفس العام واصطحابه لوزير مستعمراته المسيو دلكاسيه Delcassé رغبة منه في بحث كافة المسائل السياسية العالقة بين الدولتين، خاصة وأن دلكاسيه Delcassé كان ميّالا إلى تسوية علاقات بلاده مع إنجلترا؛ ويظهر اهتماما كبيرا لمسألة بسط نفوذ فرنسا على المغرب[1].

وإثر ذلك، وفي 08 أبريل سنة 1904م وقع الاتفاق الودّي المشهور بين انجلترا وفرنسا الذي أنهى فترة الصراع بين الدولتين[2] ، وتُبودلت فيه مصر بمراكش كما تتبادل السلع،

[1]– عبد الله الشعلان، أثر الاتفاق الودي لسنة 1904م، منتديات الحوار الجامعية السياسية، نقلا عن https://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?t=41619 تم الاطلاع بتاريخ 2022/03/28 على الساعة 17:10.

[2]– محمد عمارة، الجامعة الاسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل، ط1، دار الشروق، بيروت، 1994، ص39.

وعليه تُركت يد فرنسا حرة في المغرب في مقابل عدم مطالبة فرنسا لإنجلترا بتحديد موعد لإنهاء احتلالها لمصر.[1]

وكانت أهم نصوصه ما يلي[2]:

- عزم إنجلترا على عدم تغيير مركز مصر السياسي وتكفلها بالمحافظة على امتيازات فرنسا التقليدية في مصر، في مقابل عدم عرقلة فرنسا لأعمال إنجلترا في مصر أو مطالبتها بتحديد أجل احتلالها لها، مع إطلاق يد فرنسا في المغرب؛
- يؤكد الاتفاق على ألا تعوق فرنسا عمليات السفن الإنجليزية لنقل التجارة بين موانئ المغرب عملا بمبدأ الباب المفتوح للتجارة في المغرب ومصر لمدة ثلاثين عاماً؛
- عدم تجاهل المصالح الإسبانية في المغرب، وأن تتفاهم فرنسا مع إسبانيا حول هذا الأمر.

وإلى جانب هذه النصوص العلنية، فقد كانت هناك اتفاقات سرية بين الدولتين بشأن المغرب ومصر. ففي المادة الثالثة من البنود السرية، اتفقت الحكومتان على إدخال بعض المناطق المجاورة لمنطقة سبتة ومليلة ضمن دائرة النفوذ الإسباني.

وهكذا لم يعترف هذا الاتفاق بمصالح فرنسا وحدها في المغرب أو يضمن مصالح انجلترا في مصر فقط، بل اعترف بمصالح إسبانيا أيضاً في المغرب محاولة لتمزيق وحدته.

[1]– عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002، ص278.

[2]– عبد الله الشعلان، نفس المرجع السابق.

الفرع الثالث: الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904م

بعد اتفاقها مع إنجلترا، سعت فرنسا لعقد اتفاق مع إسبانيا لتحديد وضع إسبانيا في المغرب بدقة باتفاق الدولتين، خاصة بعد فشل المحادثات السابقة بينهما سنة 1902م، وقد كانت الدولتان تدركان جيدا أن أي اتفاق بينهما عديم الجدوى إذا لم يحظ برضى إنجلترا، ولذا كانت الفرصة سانحة أكثر بعد الاتفاق الإنجليزي الفرنسي 1904م للاتفاق بين فرنسا وإسبانيا.

وانتهت المفاوضات بين الدولتين بعد اتفاق بينهما وقّع في باريس 3 أكتوبر 1904م، ورغم أن هذا الاتفاق لم يمنح إسبانيا نفوذا كاملا في المنطقة التي حدّدتها شمال المغرب، إلا أنه أُلحق بهذا الاتفاق اتفاق سري آخر حدّد مناطق نفوذ إسبانيا في شمال المغرب على ساحل البحر المتوسط وهي عبارة عن شريط من الأراضي المغربية في الشمال يكون بمثابة منطقة محايدة بين المنطقة الفرنسية وجبل طارق، على أن تنال إسبانيا "غنيمتها" حينما ترى فرنسا الوقت المناسب لتحركها في المغرب، كما تم تحديد أملاك الإسبان في إيفني جنوبا، وتقبل إسبانيا أن يكون لطنجة وضعها الخاص، وبالتالي تم تمديد منطقة نفوذ الاسبان بالريف حيث أصبحت خُمس المنطقة الفرنسية تقريبا.[1]

المطلب الثالث: الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية

إن الموقع الجغرافي للمغرب في الشمال الإفريقي الغربي من جهة، والموقع الاسباني بشبه الجزيرة الأيبيرية من جهة ثانية، جعل البلدين يعرفان تقاربا جغرافيا، وعلاقات تارة تطغى عليها الحروب والصراعات، وتارة أخرى فعل الهيمنة والوصاية. ومع ذلك يلاحظ في ظل الصراعات التي عرفها البلدان، بعض المحاولات لتلطيف العلاقات وإن كانت تمت في ظروف خاصة وغير مواتية، يمكن أن يُطلق عليها اسم المعاهدات والاتفاقيات

[1]– شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص ص 321–322.

"اللامتكافئة أو اللامتساوية". حيث أثرت ولا زالت تؤثر على الميادين المالية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأوضاع السلطة والقوانين داخل البلاد.

وقد شهدت العلاقات المغربية الاسبانية عدة محطات تاريخية أملتها ظروف ومعطيات تاريخية، حيث فرضت اسبانيا توقيع مجموعة من المعاهدات البعض منها كانت قبل حرب تطوان والبعض الآخر كان بعدها.[1]

الفرع الأول: قبل حرب تطوان

كانت معاهدة الصلح يوم فاتح محرم 1181هـ الموافق لـ 28 ماي 1767م بين المغرب وإسبانيا المبرمة على عهد الملكين محمد الثالث وكارلوس الثالث من النصوص المؤسسة للعلاقات بين البلدين في العصر الحديث. وقد استند عليها الجانب الإسباني ليدعي أنّ له حقوقا تاريخية في الساحل الأطلسي للمغرب، مستندا على غير أساس بالمادتين 18 و19 من المعاهدة سالفة الذكر.

ونجد عند ابن زيدان في "الإتحاف" أن " سبب نشوء العلائق بين سيدي محمد بن عبد الله ودولة إسبانيا، هو وجود أسارى المسلمين في بلادها ورغبته في افتدائهم من أيّ بلاد كانوا"[2]. ثم يستطرد في تقصي تطور مساعي السلطان المغربي بهذا الصدد، فيذكر ما كان من توجيه رسالة في الموضوع إلى كارلوس الثالث، ورجاءه التخفيف من أحوال الأسر بصفة خاصة فئة العلماء، كما يفعل المغاربة مع أسرى النصارى، حيث أعفوا رجال الدين من الأعمال. وعلى إثر هذه الرسالة قام الملك الإسباني بإطلاق سراح بعض الأسرى.

---

[1]– بوزرمي، مرجع سابق، ص 2.

[2]– ابن زيدان بن محمد السجلماسي، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ط1، ج 3، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008، ص308.

وقد جاءت معاهدة 1767م تتألف من 19 مادة تناولت ما يلي: [1]

- الصلح على التأبيد؛
- اعتماد الباصبورطي لا مجرد وثيقة مكتوبة؛
- إذا جنح مركب يعان على إخراج السلع؛
- حرية الرسو في أي ميناء مغربي وبيع السلع إلا ما كان ممنوعا؛
- تحديد الوظيف الواجب أداؤه في المراسي؛
- للقنصل أن يعين مندوبين عنه بلا تحديد؛
- يرخص للصيادين الإسبان في ممارسة الصيد في الغرب على أن يثبتوا هويتهم بوثيقة صادرة عن سلطاتهم؛
- إذا عثر على مركب متستر يسجن صاحبه إذا كان في وضع مريب وإذا ثبتت سلامته يسرح في الحين؛
- الهارب من سبتة أو مليلية أو النكور أو باديس يرفض إلا إذا كان قد أسلم؛
- إذا دخل المغرب أسير إسباني فهو محرر وإذا هرب أسير مسلم إلى بلاد إسبانية فهو محرر وكذلك إذا لجأ أسير من الجانبين إلى مركب ينتمي إلى بلده؛
- إذا وقع خلاف بين إسبانيين يفصل بينهما قنصلهم ؛
- إذا تقرر نقض الصلح فالمهلة ستة شهور.[2]

واختتمت المعاهدة بالفصلين 18 و19 تناولا ممارسة الصيد جنوب وادي نون، وكذا توسيع فضاء المواقع المحتلة الأربعة. وأما المادة 18 فهي تتحدث فقط عن ممارسة

[1]– محمد العربي المساري، التباسات تحيط بمعاهدة 1767، مجلة دراسات، ع13، 2008، ص 27.

[2] – محمد العربي المساري، مرجع سابق، ص28.

الصيد البحري، وتحذر من الظروف الأمنية جنوب وادي نون بسبب أن سكانها من الرّحل.

أما المادة 19 فقد تعرّضت لتوسيع فضاء المواقع المحتلة الأربعة (وهي سبتة ومليلية والنكور وباديس) وورد فيها أن السلطان ليس في وسعه تلبية هذا الطلب وعلى الجانب الإسباني الالتزام باحترام تعهداته بشأن ذلك.[1]

والواضح أن الجانب الاسباني قام بعملية تضليل تتعلق بالمادتين 18 و19 من المعاهدة المذكورة واتخذ منها مبررا ليدّعي حقوقا تاريخية في الساحل الأطلسي للمغرب.

وعرفت قضية الثغور المحتلة مرحلة أخرى أيام السلطان المولى سليمان، بعدما عرف الملف تجميدا على عهد السلاطين الذين جاءوا من بعد سيدي محمد ابن عبد الله. وما إن وصل مولاي سليمان إلى كرسي العرش حتى بدأ يفكر في تطبيع علاقته مع كارلوس الرابع الذي كان هو الآخر في حاجة ماسة إلى صداقة المغرب، نظرا للتهديد الذي كان يحس به من جراء الأطماع التوسعية للإمبراطور الفرنسي نابليون.[2]

ومن بين الاتفاقيات التي أجرتها المغرب مع إسبانيا اتفاقية 1 مارس 1799م، وهي معاهدة صلح ومهادنة بين السلطان سليمان وملك اسبانيا كارلوس الرابع. وقد تفاوض باسم السلطان، الديبلوماسي ابن عثمان المكناسي، وعن ملك اسبانيا، السفير الباشدور خوان سمويل. وقد نصّ الشرط 22 من المعاهدة على ما يلي: "... إذا حدث لجنس الإصبنيول فيما وراء سوس ووادي نون، فمن جهة المحبة التي لملك إصبانية في سيدنا

[1]– محمد العربي المساري، مرجع سابق، ص28.

[2]– محمد بن عزوز حكيم، الجيوب المغربية السليبة في عهد السلطان مولاي سليمان من خلال الوثائق الاسبانية، جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، أعمال الدورة الثالثة، مركز الدراسات والبحوث العلوية، ديسمبر 1991، ص24.

أيده الله، يبحث كل البحث ويستعمل عزمه في استنقاذ رعية المحرثين بما أمكن إلى أن يرجعوا لبلدهم....".[1]

وترى المغرب أن هذه المعاهدة تشكل اعترافا بسيادتها على الصحراء عندما أتاحت لسلطانها السلطة الوحيدة القادرة على فرض آرائه على رعاياه في الصحراء.[2]

إلا أن هذه المعاهدة تعتبر من أخطر التي أبرمها المغرب في تاريخه، لأنها أقرت ضمنيا في النسخة الاسبانية ولأول مرة مبدأ إمكانية توسيع رقعة الأرض المجاورة لمدينة سبتة، حيث نص الفصل الخامس عشر منها على ما "تبقى حدود سبتة وما حولها لرعي بها بهيمهم على ما تركهم عليه سيدنا رحمه الله، وجيرانهم واقفون عند الحدود يحافظون على شروط الصلح".[3]

وبعد هذه الاتفاقية بدأت اسبانيا تختلق المشاكل بين حامية مليلية وسكان قبيلة قلعية، ما أدى لاشتباكات مسلحة بين الطرفين، ثم إلى عقد اتفاقية للحدود في تطوان بتاريخ 24 محرم 1276هـ – 24 غشت 1859م، وقعها عن السلطان مولاي عبد الرحمن وزيره السيد محمد الخطيب، وعن الملكة ايزابيل الثانية دون خوان بلانكوديل فال Don Juan Blanco del Valle.

ولما أحس الاسبان بضعف السلطان المغربي خوفا منه من حرب جديدة ، تقدموا بطلب ضم جبل بليونش إلى مدينة سبتة، إلا أن السلطان سيدي محمد ابن عبد الرحمن رفض الطلب، فتجدد القتال بين المغاربة وبين إسبانيا في ربيع الأول 1276هـ – أكتوبر 1859م، الأمر الذي أعقبه الاعلان عن الحرب بين الطرفين في 22 أكتوبر 1859 والتي عرفت بحرب تطوان التي أدت إلى محاصرة طنجة وقصف العرائش واحتلال مدينة

[1]– محمد صالح الولاتي، الحسوة البيسانية في علم الانساب الحسانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018، ص97.

[2]– حميد الراوي، الشمال الافريقي ومشكلة الصحراء الغربية، الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2021، ص37.

[3]– بوزرمي، مرجع سابق، ص4.

تطوان في فبراير 1860م من قبل المارشال Donnell واشترط أداء عشرين مليونا من الريالات لإخلاء المدينة.[1]

الفرع الثاني: بعد حرب تطوان

بعد انتهاء حرب تطوان بهزيمة المغرب أمام اسبانيا بسبب ظروف عدة ، كضعف الجيش المغربي، والتدخل البريطاني كوسيط لتوقيف الحرب لصالح إسبانيا، نتج عن ذلك احتلال مدينة تطوان، وفرض إسبانيا لمجموعة من الشروط القاسية مع اشتراطها المصادقة على محتوى اتفاقيتي 1767م و1859م كشرط أساسي لإيقاف الحرب والجلاء على تطوان، بعد أداء الضرائب المالية التي ستأخذها من خزينة المغرب لأداء خسائر الحرب، إضافة إلى شرط السماح للبعثات التبشيرية بالاستقرار في أية مدينة مغربية تشاء وبناء الكنائس فيها.[2]

وزيادة عن الشروط القاسية والمجحفة في حق المغرب وسيادته، فإن المادة 8 تجبر الدولة المغربية بالتنازل الدائم لإسبانيا عن منطقة كافية لإقامة مؤسسة للصيد على الشاطئ الأطلسي قرب ما كان يسمى بحصن Santa Cruz de Mar Pequena مثلما كان لإسبانيا قديماً، وأن الأرض المخصصة لإنشاء هذه المؤسسة سيتم تعيينها من قبل لجنة يعينها الطرفان المتعاقدان. وبالتالي فإن موافقة المغرب على إرسال لجنة من طرفه لتحديد مكان المؤسسة يعدّ اعترافا بحق إسبانيا في المنطقة.[3]

وخوفا من النوايا الاستعمارية لإنجلترا في المنطقة فقد ضغط ملّاك المشاريع الاستثمارية الإسبانية الخاصة على الحكومة الإسبانية من أجل تنفيذ التدخل في الشاطئ المغربي جنوب أغادير. ما جعل الحكومة الإسبانية تعلن بتاريخ 26 ديسمبر 1884 أمام الدول

---

[1]– بوزرمي، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2]– بوزرمي، مرجع سابق، ص7.

[3]– محمد البزاز، كيف كرس الاسبان سيطرتهم على المصايد الاسبانية؟، نقلا عن https://albahrnews.com / تم الاطلاع بتاريخ 2022/04/05 على الساعة 11:53.

المجتمعة في مؤتمر برلين، عن قرارها بوضع السواحل المغربية بين رأس بوجدور والرأس الأبيض تحت حمايتها، وفي ذلك حماية لمصالح الصيادين الإسبان وتنمية أنشطتهم وبسط نفوذها في شمال إفريقيا.

ومما نصّت عليه المادة 13 من معاهدة 26 أبريل 1860م هو أن تسعى الدولتان إسبانيا والمغرب لعقد اتفاق تجاري بينهما يُمنح بموجبه للرعايا الإسبان جميع المزايا المماثلة التي أعطيت أو ستعطى للدولة الأكثر رعاية. وهكذا لم تمر سوى سنة على حرب تطوان وعلى الاتفاق الاستعماري سنة 1860م حتى توصل الطرفان إلى إبرام اتفاقية 20 نوفمبر 1861م[1] مكوّنة من 64 مادة تقتبس أهم مضامينها وجوهرها – أحياناً حرفياً – من المعاهدة المغربية الإنجليزية لسنة 1856م.

ما نلاحظه أن مضمون هذه الاتفاقية والاتفاقيات التي سبقتها وما فيهم من تنازلات متكررة، ليعد دليلاً قاطعاً على عدم التكافؤ الذي طبع العلاقات المغربية الإسبانية حسب "القانون الدولي التقليدي ذا الطابع الاستعماري" الذي كان سائدا آنذاك. وزيادة على ذلك فإن عدم التكافؤ هذا سيتعمق أكثر ويتسع، ليشمل علاقات المغرب مع دول أخرى مع بداية القرن العشرين ودخول المغرب عهد الحماية[2].

المبحث الثاني: المغرب الأقصى تحت الحماية

عرفت الدولة المغربية في بداية العقد الأول من القرن العشرين اضطرابات داخلية وتهديدات خارجية لم تستطيع الصمود أمامها لتجد نفسها في النهاية مكرهة على الرضوخ للتوقيع على معاهدة الحماية 1912م، فقد حسمت فرنسا التنافس الاستعماري الأوروبي حول المغرب وذلك عبر اتفاقيات ثنائية ومفاوضات بينها وبين القوى الاستعمارية

[1]– معاهدة التجارة الموقعة بمدريد يوم 20 نوفمبر 1861 التي وقعها نيابة عن سلطان المغرب وملكة إسبانيا كل من الخليفة السلطاني مولاي العباس و Don Calderon Collantes.

[2]– البزاز، مرجع سابق.

الاوروبية الأخرى مكنتها من الانفراد بالمغرب، وبذلك جعل أراضيه تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية معا، مما أدى الى إثارة موجة من الغضب والسخط وعمّت الفوضى وانتشرت الثورة بسرعة في جميع أنحاء المغرب.

المطلب الأول: الطريق الى فرض الحماية

بعد الاتفاقيات التي عقدتها فرنسا مع باقي الدول الاستعمارية كإيطاليا وبريطانيا وفرنسا كما ذكرنا سابقا، لم يتبق لها لتحقيق أطماعها في المغرب سوى ألمانيا التي أثارتها الاتفاقات التي عُقدت بشأن المسألة المغربية والتي رأت فيها تجاهلا لها ولمصالحها في المغرب، حيث كانت ألمانيا تطمح لإيجاد منفذ لها على المحيط الأطلسي يخدم أغراضها التجارية والحربية، ونظرا لهذه الأحداث وفي 31 مارس سنة 1905 نزل غليوم الثاني امبراطور ألمانيا بطنجة، وخطب في وفد استقباله فقال " إن زيارتي هذه هي لسلطان المغرب الملك المستقل، وأتمنى أن يظل المغرب تحت سيادته العليا مفتوحا لمزاحمة سلمية بين جميع الدول".[1]

الفرع الأول: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م (The Algeciras Conference)

سعى السلطان مولاي عبد العزيز لانعقاد مؤتمر دولي يحصل به على الضمانات الكافية من جميع الدول لفك طوق الحصار الذي سعت فرنسا لفرضه على المغرب، وتدويل المسألة المغربية لإبعاد شبح السيطرة الفرنسية عليهم.

وقبلت فرنسا حضور المؤتمر مرغمة، بعد أن كادت علاقتها مع ألمانيا تؤدي إلى نشوب حرب بين الدولتين، وضحى Rouvier رئيس الوزارة الفرنسية بوزير خارجيته Delcasse.

[1]– شوقي أبو خليل، الاسلام وحركات التحرر العربية، ط1، دار الرشيد، دمشق، 1976، ص189.

ثم تبودلت المذكرات بين السفير الألماني بباريس Rodolin و Rouvier في 8 يوليوز 1905، ووقع اتفاق بينهما في 28 شتنبر 1905 حول النقط التي ستدرس في المؤتمر.[1]

انعقد المؤتمر بمدينة الجزيرة الخضراء في منطقة جبل طارق في إسبانيا، وحضرته 12 دولة أوروبية بوساطة أميركية [2]، وبدأ المؤتمر في 1906/01/16م وخرجت وثيقته الى العلن في 1906/04/07م [3]. والجدير بالملاحظة، هو أن معظم الوفود أيّدت وجهة النظر الفرنسية وخاصة الدول التي تربطها بهذه الأخيرة اتفاقيات. وبذلك لم يستجب المؤتمرون لرغبات الوفد المغربي ومطالبه بل جاء المؤتمر في ميثاقه النهائي مؤكدا للوصاية الدولية ومدعما للاستغلال الأجنبي للمغرب ، ومن أهم تلك المطالب على سبيل المثال لا الحصر قضية الحدود بين المغرب والجزائر المحتلة، ذلك أن الفرنسيين، باستثنائها من المناقشة، يريدون إبقاء الوضع مبهما ليزيدوا الأوضاع إثارة ويجدوا أسباب التدخل واحتلال الأراضي المغربية كل مرة، وكذا تنظيم شرطة بالموانئ المغربية (المواد 1-12) المفتوحة للتجارة، وإخضاع تأطيرها للفرنسيين والإسبان وحدهم. وهذا ما كان يعارضه المغاربة ورفضوه في سنة 1905م.

وفيما يخص إنشاء بنك مخزني حسب المواد (81-58) من الميثاق، والذي تقرر أن يمنح السلطان امتيازه لمدة 40 سنة، فإنه ورغم صفته الدولية نتيجة لتخصيص أسهم فيه

[1]- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب: أعلام الحركة الوطنية، ج1، المغرب، 2005، ص38.

[2]- هذه الدول هي: فرنسا وألمانيا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وإسبانيا والنمسا والمجر وبلجيكا وهولندة والسويد والبرتغال

[3]- محمد صادق محمد الكرباسي، معجم المشاريع الحسينية، ج1، ط1، المركز الحسيني للدراسات، لندن، المملكة المتحدة، 2010، ص152.

لجميع الدول، فإن الحصة الكبيرة كانت لصالح فرنسا، لكون حصة دينها على المغرب هي الأكبر (92% تقريبا).[1]

هكذا نلاحظ أن شروط ميثاق الجزيرة، كانت كلها في صالح الأجانب، فإذا ضمنت تدويل القضية المغربية، فإنها في الحقيقة، أخضعت المغرب للاستغلال لفائدة التجار الذين تهافتوا عليها من كل حدب وصوب. كما منح ميثاق الجزيرة مزيدا من السلطة للبعثات الدبلوماسية والقناصل للتدخل في شؤون البلاد الداخلية، وبالتالي انتقاصا من سيادة سلطان المغرب، ذلك أن الميثاق منحهم سلطات تعلو سلطات الدولة المغربية، فيما يخص المسائل الحضرية والبلدية، والجمارك ومراقبة الشواطئ المغربية. كما قرر الميثاق القيام بإصلاحات في الموانئ لفائدة الأجانب وتطوير تجارتهم في المغرب، وقرر الصرف عليها من المداخيل الضعيفة التي سمح بأخذها من التجار.

وعليه فإن مؤتمر الجزيرة الذي دعا إليه المغاربة لم يفعل شيئا لحل المسألة المغربية، وإنما زادها تعقيدا، والأدهى أنه اهتم بحل الأزمة التي نشأت عن الخلاف الألماني الفرنسي، الذي نشب بعد الاتفاق الودي، ومن جهة أخرى عقّد الأزمة المغربية.[2]

الفرع الثاني: الاتفاق الفرنسي الألماني 1911م

حاولت كلا من فرنسا وألمانيا منذ 1907م الوصول إلى تفاهم بينهما حول المغرب، لكن هذه المحاولات فشلت، نظرا لمطالبة فرنسا بتخلي ألمانيا سياسيا عن المغرب والتزام الحياد التام في كل خلاف يقع بينه وبين فرنسا. أما ألمانيا فكانت تتمسك بالحقوق التي أقرها ميثاق الجزيرة ولا تريد رهن مستقبلها في المغرب.

[1]– علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 1994،ص76.

[2]– علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، مرجع سابق، ص78.

غير أن الظروف الدولية المتسارعة وبروز صراع الأحلاف بأوروبا حتمت على ألمانيا أن تكون هي المبادرة بالدعوة لعقد اتفاق بين البلدين.

أما من الجانب الفرنسي، فقد كانت بدورها، تبحث عن اتفاق مع ألمانيا، حتى تخفف من معارضتها وتعمل على تثبيت احتلالها للمغرب الذي كان يواجه مقاومة شديدة من طرف مولاي عبد الحفيظ الذي كانت ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي تشجع إرادة الصمود عنده.[1]

وفي 9 فبراير 1909 صرح كاتب الدولة الألمانية في الخارجية وسفير فرنسا ببرلين حول المغرب وتوصلهما إلى اتفاق عرض على شكل تصريح مشترك. وألحقت به رسائل تفسيرية حول تخلي ألمانيا سياسيا عن المغرب، مقابل ضمان مصالحها الاقتصادية، ومما جاء في التصريح المشار إليه "إن حكومة الجمهورية الفرنسية، والحكومة الامبراطورية الألمانية تحدوهما الرغبة المشتركة لتسهيل تنفيذ ميثاق الجزيرة الخضراء، بهدف تجنب كل سوء تفاهم بينهما في المستقبل، لذلك فإن حكومة الجمهورية الفرنسية، المتعلقة بالحفاظ على سيادة واستقلال الامبراطورية الشريفة، مقتنعة بالمحافظة فيها على المساواة الاقتصادية، وتبعا لذلك فهي لن تعرقل المصالح التجارية والصناعية الألمانية."[2]

قوبل اتفاق 9 فبراير، بترحاب كبير في البلدين واعتبر نجاحا لهما في إزالة موضوع احتكاك دائم، كان يسبب لهما مضايقات مزعجة. ورغم أن هذا الاتفاق لم يمنح شيئا فوريا لألمانيا، إلا أنه ضمن مصالحها الاقتصادية، ومن جهة أخرى لم يمنح أيضا لفرنسا إمكانية الاستيلاء على المغرب وحدها لأنه لم يُلغ ميثاق مؤتمر الجزيرة، ولكن أهمية الاتفاق بالنسبة لفرنسا تكمن في أنه أبعد كل مضايقة سياسية من جانب ألمانيا. وبقدر ما

[1]- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851- 1947 دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص 113.

[2]- أعمال ندوة مدينة أكادير الكبرى المحور التاريخي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة ابن زهر، المغرب، 1990، ص 129.

أساء الاتفاق إلى المغاربة، فإنه شجع فرنسا على تثبيت احتلالها للشاوية والحدود الشرقية.[1]

الفرع الثالث: معاهدة الحماية 1912م

كما ذكرنا آنفا، فقد استولت فرنسا على مراكش[2] بقوتها العسكرية بعدما استطاعت الحصول على موافقات الدول الكبرى، وبموجب مجموعة من المعاهدات التي عقدتها مع كل من إيطاليا (1902) بريطانيا (1904) وإسبانيا (1904) وألمانيا (1909) و(1911) ومباركة روسيا لهذه الاتفاقيات، كما توغلت اقتصاديا في المغرب منذ عام 1904 وبعد عام 1906 (مؤتمر الجزيرة الخضراء) بالتعاون مع إسبانيا، واحتلت بعض المناطق (وجدة، الشاوية) تحت حجج واهية[3]، وفرضت عليها نظام الحماية بموجب معاهدة فاس التي فرضتها عليها في 30 آذار 1912م، تضمنت المعاهدة ديباجة وعدّة فصول، وقد اتفقت فرنسا مع حكومة السلطان المغربي على إيجاد وضع قانوني بالمغرب يُبنى على النظام الداخلي والأمن العام، والقيام إصلاحات تضمن النمو الاقتصادي للبلاد.[4]

---

[1]– علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851– 1947 دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص114.

[2]– وهو الاسم الشائع للدلالة على المغرب الأقصى في تلك المرحلة التاريخية، ويطلق عليه بالفرنسية (Maroc)، وبالإنكليزية (Morocco)، وبالإسبانية (Maruncs)، واشتهر في العصر الحديث باسم دولة أو حكومة (المخزن)، والتي أصبح أسمها الرسمي بعد الاستقلال في عام 1956 (المملكة المغربية)

[3]– نزار المختار، وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1918–1958، ط1، الدار التونسية للكتاب، 2011، ص22.

[4]– استثمرت فرنسا انتفاضة القبائل المغربية على السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول (1908–1912) فتقدمت بقواتها بحجة حماية السلطان الشرعي، واحتلت مراكش بعدها فرضت على السلطان التوقيع على معاهدة الحماية في 30 آذار 1912، فجردته من صلاحياته وأصبح خاضعة للمقيم العام الفرنسي الذي له الحق في رفض المراسيم الصادرة عن السلطان، وأصبح نائبة عن السلطان في الشؤون الخارجية وتعهدت فرنسا بحماية السلطان من أي خطر أو تهديد يتعرض له مقابل موافقته على احتلال فرنسا لأية منطقة في البلاد.

وقد شاركت إسبانيا فرنسا في هيمنتها على المغرب وفرض حمايتها عن طريق استيلائها على المناطق الشمالية من المغرب، حيث أبرمت مع فرنسا في 27 تشرين الثاني 1912م اتفاقا تنازلت بموجبه عن شمال المغرب لإسبانيا على أن تبقى خاضعة اسميا للسلطان المراكشي، ويمثله فيها نائب عنه يحمل اسم (خليفة) لذلك سُميت (المنطقة الخليفية)، وتعين إسبانيا ممثلا لها يشرف على الإدارة هناك، في الوقت الذي خضعت فيه مدينة طنجة، إلى إدارة دولية اشتركت بها مجموعة من الدول الأوربية.[1]

كانت السيطرة الفرنسية واسعة على الجهاز الإداري في المغرب ابتداء من أعلى هرمه الذي يمثلها السلطان حتى قاعدته المتمثلة في المدن والنواحي، وجرّد السلطان من صلاحياته الداخلية والخارجية فلم يبق له سوى سلطة شكلية تتمثل في إصدار المراسيم مع احتفاظ المقيم العام الفرنسي بحق الاقتراح، وعملت الإدارة الفرنسية على إلغاء الوزارات المغربية الأساسية كالخارجية والحرب والمالية واستغلت أجهزة التعليم لخدمة مصالح المستوطنين الفرنسيين وتنميتها، في حين فرضت مراقبة شديدة على بقية الوزارات كالحبوس (الأوقاف) والعدل.[2]

وكان للمارشال ليوتي المقيم العام الفرنسي الأول في المغرب دور كبير في تحقيق أهداف فرنسا الاستعمارية غير المباشرة في المغرب، إذ كان يميل لسياسة التهدئة التي ترتكز على عدم التعرض للسلطان أو المساس بحقوقه الشرعية، ولم يتعرض للنظم الدينية، بل سعى بسياسته إلى استغلال الشعب واستعباده، والسطو على مقدراته، ويتضح لنا ذلك

[1]– ابتسام سلمان سعيد الطائي، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب (1912–1956)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2007، ص34.

[2]– عبد الرحيم بن سلامة، المغرب قبل الاستقلال عرض لأهم الأحداث السياسية والدستورية قبل الحماية وأثنائها، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1980، ص73.

بقوله:" يتعين علينا أن نجعل من المغرب صفقة تجارية مربحة، إذ هذه هي الغاية المتوخاة من كل مؤسسة استعمارية..."[1].

إذا فقد كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية تقوم على تجريد سلطان المغرب من صلاحياته السياسية والإدارية، ولم تبق له سوى السلطة الدينية، في حين آلت السلطة الحقيقية للمقيم العام الفرنسي وله بذلك الحق في إصدار القرارات في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب.[2]

المطلب الثاني: ردود الفعل المغربية إزاء فرض الحماية في المنطقة الإسبانية

مع فرض الحماية الفرنسية الاسبانية المشتركة على المغرب، شهد البلاد حركة مقاومة مسلحة ضد الوجود العسكري الإسباني في إقليم الريف، ومواجهة للنفوذ الأوربي عامة في إقليم جبالة، وفي إقليم الريف قاد حركة المقاومة الشريف محمد أمزيان، فيما قاد التعبئة والمواجهة الشريف أحمد الريسوني في إقليم جبالة، ولم تكن حركة المقاومة بأشكالها المتعددة في إقليمي الريف وجبالة حالة معزولة عن جذورها التاريخية، بل كانت ممتدة تاريخيا إلى القرن الخامس عشر الذي شهد الاحتلال العسكري الإسباني لمدينتي مليلية وسبتة أول مرة، وما تلا ذلك من اعتداءات ومحاولات دؤوبة للتوسع نحو الداخل طوال العصر الحديث حتى مطلع القرن العشرين.

[1]– محمد عبد العاطي جلال، الاحتلال الفرنسي في مراكش، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ت، ص41.

[2]– ثامر عزام حمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب 1939–1956، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2017، ص26.

الفرع الأول: مقاومة محمد أمزيان

قاد محمد أمزيان[1] مقاومة أهالي الريف لمواجهة التغلغل الإسباني في المغرب في الفترة الممتدة ما بين (1909-1912م)، فقد واجه محمد أمزيان من جهة "بوحمارة" الاحتلال الاسباني الذي استولى على الريف، وسمح للشركات الإسبانية والفرنسية في 1907م باستغلال ثروات الريف، ومن جهة أخرى قاوم المحتل الإسباني الذي كان يتمركز بمليلية بقيادة الجنرال مارينا ثم الجنرال بنتو Pinto.[2]

ولمواجهة التفوق الإسباني في العدة والعتاد، اعتمد أمزيان على تعبئة معظم القبائل وحثّها على الجهاد، ففي 8 جويلية 1909م قدرت عدد القوات التي التفت حوله بعشرة آلاف مجاهد، وبعد عدة تحضيرات دخل الطرفان في العديد من المواجهات، كان أهمها معركة "الديوانة" التي كلفت الإسبان خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد إضافة إلى الخسائر المالية التي قدّرت بأكثر من 100 مليون بيزا، وبعد هذه المعركة عقد الشريف محمد أمزيان مؤتمرا عاما لتنظيم عملياته المسلحة أكثر، وتضمن المؤتمر مجموعة من النقاط من بينها:[3]

- تخصيص كل قبيلة لعدد من رجالها للبقاء في معسكر المجاهدين، مع تجهيزهم بالمؤونة.
- إتباع أسلوب متميز لنقل الأخبار وذلك بإطلاق المشاعل النارية لتكون إشارة لتأهب القبائل للمواجهة.

---

[1]- هو الشريف محمد أمزيان بن الحاج محمد بن حدو، ولد في قبيلة بني بويفرور قرب مدينة الناظور سنة 1859م، درس القرآن الكريم بالكتاب واحترف تجارة البغال والأبقار. تولى شؤون زاوية أبيه واشتهر بالغيرة الشديدة على الوطن والدين. كان ذا نفوذ كبير بين قبائل الريف.

[2]- جميل حمداوي، تاريخ الريف المعاصر من مرحلة المقاومة إلى مرحلة التهميش، ط1. مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2019، ص17.

[3]- محمد علي داهش، محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص67.

ودعما لهذه القرارات قام الشيخ محمد العزوزي بتعبئة وطنية وسياسية ودينية للأهالي من خلال المحاضرات والندوات.

وواصلت حركة المقاومة المغربية كفاحها في إقليم الريف، فعرف الصراع معارك طاحنة مع الاحتلال الإسباني كان من أبرزها: معركة الحمام أزورا، مرسي أركام، تزكهارت، سلوان، اسنغنفان، أحد بني شيكار، تيكارمين، وادي الكرات. وبعد إعلان الحماية المزدوجة علي المغرب قام الإسبان سنة 1912م باحتلال جبل العروي قبيلة بني بويحيى، وفي شهر ماي من نفس السنة سار القائد "أمزيان" ومعه 700 مجاهد نحو بني سيرال أين وقعت معركة واد الذيب التي استشهد فيها محمد أمزيان في 15 ماي 1912م.[1]

الفرع الثاني: المقاومة في إقليم جبالة

حصر أحمد بن محمد الريسوني2 جهوده بداية الأمر في مواجهة الامتداد الأجنبي في المغرب ومقاومة نفوذه السياسي والاقتصادي والعسكري، فانتهج أسلوب الخطف ضد الأجانب مدنيين وعسكريين من أجل الضغط على حكوماتهم ومحاولة لإثارة انتباه دولها إلى أن هناك قوة شعبية رافضة للاحتلال الأجنبي، والسعي للحصول على فدية مالية ليستطيع شراء السلاح وتوزيعه على الجماعات التي تقاوم معه في منطقة الزينات. ففي سنة 1903 تمكن من القبض على الصحفي الإنجليزي وانتر هاريس (Harris) مراسل جريدة التايمز3، ثم مواطنا أمريكيا هو بيرديكاريس (Perdicaris)4 وصهره فارلي

[1]– محمد علي داهش، مرجع سابق، ص72.

[2]– أحمد بن محمد بن عبد الله الريسوني الحسني العلمي، من قبيلة بني عروس ومن سلالة عبد السلام الشريف، ولد بالزينات قبيلة بني مصور حوالي 1870م، درس في صغره العلوم الدينية والشرعية وقد أدى به حبه للعدالة إلى محاولة تطبيقها بالقوة، كان صاحب ذكاء يقظ.

[3]– الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الشعر المغربي: مقاربة تاريخية، 1830–1960 معلمة المغرب: قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى، ج13، مطابع سلا، المغرب، 1989، ص4522.

[4]– إدريس برهون، إشكالية دولة الحق والقانون في المغرب، دار الفرقان للنشر الحديث، المغرب، 2002، ص47.

(Varley) في 18 ماي 1904م وطالب بفدية ضخمة وعزل باشا طنجة ، وقد استجابت الحكومة المغربية لمطالب الريسوني، الذي عينه السلطان قائدا على أحواز طنجة في 28 جوان 1904م، فأعاد الأمن والاستقرار في المنطقة.[1]

وبتاريخ 19 فبراير 1913م احتلت اسبانيا مدينة تطوان وجعلتها عاصمة لمنطقتي حمايتها بالمغرب[2]، فواجههم الريسوني ورجاله، واضطرت إسبانيا لإرسال تعزيزات عسكرية لقواتها من إسبانيا حتى وصلت القوات الموجودة في المنطقة إلى 40000 ألف جندي، ثم دعوا الريسوني إلى مبايعة المهدي لكنه رفض وأعلن الحرب ضد احتلالهم في 11 ماي 1913م بمنطقة الزينات، أين وضع المبادئ السياسية والعسكرية للكفاح المسلح.

دفعت مقاومة الريسوني ورجاله إلى استقالة المقيم العام الجنرال ألفاو في 11 أوت 1913م بعد وقوع خلافات بينه وبين القائد العام الجنرال سلفستر[3]، فحل مكانه الجنرال مارينا (Marina) الذي عين بتاريخ 15 منه.

ثم استمرت المقاومة في كفاحها ضد محاولات التوسع والاحتلال الإسباني طوال سنة 1914م ودارت بين الجانبين معارك عنيفة، لعل أشهرها معركة بني سالم، معركة الصياد، ومعركة قاع أسرار، وكان النصر فيها حليف القوات الجبالية.[4]

---

[1]– إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، عرض لأحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمرانية والفكرية منذ ما قبل الإسلام الى العصر الحاضر، دار السلمى، المغرب، 1965، ص303.

[2]– عبد الحق المريني، مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول قدس الله روحه إلى عصر جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، مركز الدراسات والبحوث العلوية، وزارة الشؤون الثقافية، المملكة المغربية، 1996، ص90.

[3]– أمين فارس ريحاني، المغرب الأقصى، مؤسسة الريحاني، المملكة المغربية، 1975، ص381.

[4]– محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار 1903–1927، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010، ص63.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى في أكتوبر 1914م، استغل الريسوني الظروف وانشغال اسبانيا بالعمل السياسي لتنظيم حركة المقاومة وضبطها.

وإثر ذلك فتحت اسبانيا باب المفاوضات، فأرسل الجنرال مارينا مبعوثين عنه إلى الريسوني طالبا عقد الهدنة بين الجانبين. وقد تم تقديم مشروع اتفاقية ثنائية في 28 فيفري 1915م لكنها لم تكلل بالنجاح لرفض الاسبان شرط الريسوني بعدم دخولهم إلى اقليم جبالة.[1]

وفي 15 أوت 1915م عيّن الجنرال خوردانا (Jordana) مقيما عاما في منطقة الحماية الإسبانية والمركيز بالبا Vilalba خلفا للجنرال سلفستر وأول ما قام به هو الاتصال بالريسوني عن طريق الوسائط[2] ليعقد معه اتفاقية في 13 سبتمبر 1915م تضمنت: اعتراف إسبانيا بزعامة الريسوني على إقليم جبالة مع تعهد الطرفين بتوقيف العمل العسكري وبقاء كل منهما في الثغور الخاضعة له، وكذا دفع إسبانيا لمبلغ مالي (مليونين من البيزتا) للريسوني لإنشاء جيش نظامي لا يزيد عدده عن ألف جندي، وإمداده بكمية من السلاح قدرت بـ(500 بندقية و100 مسدس).[3]

لكن في 2 نوفمبر 1918م وضع الريسوني حدّا لاتفاقية الهدنة بعدما زحفت القوات الاسبانية نحو إقليم الجبالة، فاجتمع برؤساء القبائل وقرروا العودة للكفاح المسلح من أجل تحرير البلاد، أما إسبانيا فصممت على احتلال عسكري عام للمنطقة كلها بتعيينها للجنرال بيرنغر (Berenguer) مقيما عاما في الشمال المغربي في نوفمبر 1918م، حيث وجّه للريسوني خطابا شديد اللهجة، رد عليه الريسوني بمثله: " الحدود بيننا القوة".[4]

---

[1]– محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا، مرجع سابق، ص65.

[2]– العربي اللوة، المنهل في كفاح أبطال الشمال، د د ن، المملكة المغربية، 1982، ص 226.

[3]– محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا، مرجع سابق، ص66.

[4]– أمين الريحاني، المغرب الأقصى، مؤسسة هنداوي، مصر، 2018، ص303.

وبدخول الطرفين في مواجهة عسكرية جديدة تمكنت اسبانيا من احتلال مدينة شفشاون في 14 أوت 1920م حيث لم تكن خاضعة لسلطة الجيش الاسباني قبلا[1]، وفي 16 جويلية وصل الجيش الإسباني على بعد ستة كلم من مكان تحصن الريسوني، فأمهله الجنرال بيرنغر مدة تنتهي في 22 جويلية للاستسلام، فاضطر الريسوني إلى قبول شروط الإسبان. لكن على جانب آخر تعرض الجيش الإسباني لهزيمة في منطقة الريف بزعامة الأمير عبد الكريم الخطابي غيرت الوضع وفكّت الخناق عليه، مما جعل الريسوني يسارع إلى قطع المفاوضات.

وحتى خريف سنة 1922م سعى الإسبان للسلم في إقليم الجبالة بينما كانوا يواصلون القتال، فعرض المقيم العام الجديد برغيت (Barguere) على الريسوني السلم، وكان قادة القبائل يرفضون ذلك ويريدون القتال حتى النهاية، لكن الريسوني عقد معاهدة صلح مع الإسبان.

بعد الانتصار الذي تحقق في منطقة الريف، أرسل الأمير عبد الكريم وفدا إلى الريسوني يدعوه للتعاون ضد العدو المشترك، لكنه رفض وبدأ يقاوم انتشار دعوة الأمير إلى أن نشب القتال بينهما، ففي سنة 1925م زحفت قوات ابن عبد الكريم إلى تازروت وقامت معركة بين الطرفين دامت يومين، قتل فيها خمسون من رجال الأمير، ونحو مئة من حملة الريسوني. وفي اليوم الثالث قبض على الريسوني في بيته –كان يومئذ مريضا وفي السبعين من عمره– وحمل مع أهله إلى تماسنت بالريف[2]، وبعد خمسة أشهر من واقعة

[1]– ندوة المقاومة المسلحة المغربية 1900–1934، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، المملكة المغربية، 1993، ص208.

[2]– نجدة فتحي صفوة، هذا اليوم في التاريخ، مج5، دار الساقي، بيروت، 2019، د ص.

تازروت مات الريسوني في 28 مايو 1925 بتماسنت.[1]

المبحث الثالث: التنظيم الاداري للمغرب في ظل الحماية

تمكن المستعمر إبان دخوله سنة 1912م وغزوه المغرب من إنشاء جهاز إداري كامل يلبي كل أغراضه واحتياجاته إلى جانب الجهاز المخزني التقليدي الموجود، وفرض من خلال هذا الجهاز سلطته على جميع الأجهزة المغربية، وكرس من خلالها احتلاله للمغرب ولشعبه.

ولم يخل هذا من نتائجه السلبية على المجتمع المغربي، حيث عمد إلى تكسير كل البنى الاجتماعية التقليدية الموجودة وتطويعها حسب رغبته لتفادي أي صراع معها ولتسخيرها للاستغلال الاستعماري، وهذا بطبيعة الحال ما كان له نتائج على المجتمع المغربي، إذا عرفنا أنه كان مجتمعا قبليا يتخذ من القبيلة إطارا لتنظيم كل مجالات حياته.

المطلب الأول: التقسيم الاستعماري للتراب المغربي بين فرنسا وإسبانيا

خضع المغرب للحماية الفرنسية بموجب معاهدة فاس المبرمة في 30 آذار/مارس 1912م، وسعت بذلك كل من فرنسا واسبانيا من خلال تقسيم المغرب إلى فك النزاع بينهما والتمكن من بسط سيطرتها على المغرب بسهولة وضبط شؤونه. وعُقدت اتفاقيات بين كلا البلدين حددت فيه مصالحهما في المغرب الأقصى.

الفرع الأول: مناطق النفوذ الفرنسية

بموجب معاهدة الحماية المشتركة تم تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق نفوذ، القسم الأول والذي يشكل ما يقارب 9/ 10 من مساحة البلاد البالغة (447) ألف كم2، خضع للنفوذ

[1]– أمين فارس ريحاني، الأعمال العربية الكاملة: المغرب الأقصى، نور الأندلس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1980، ص382.

الفرنسي.[1] وسمي بالمنطقة السلطانية[2]، أما مدينة طنجة فقد خضت للنفوذ الدولي ولم يُقرر مصيرها إلا بعد الحرب العالمية الأولى، ففي 29 يونيو 1923م عقدت كل من انجلترا وفرنسا واسبانيا مؤتمرا في لندن لبحث هذه المسألة، وكان من رأي انجلترا تدويل هذا الميناء، بينما ارتأت فرنسا وجوب الاعتراف بسيادة سلطان المغرب عليها، أما اسبانيا فكانت تريد ضمه للمنطقة الخاصة بها، وبعد إخفاق هذا المؤتمر تقرر أن يُجتمع مرة أخرى بباريس في أكتوبر سنة 1923م، وفي هذا الاجتماع توصلوا إلى وضع نظام طنجة الدولي.[3]

أما معاهدة الحماية التي أبرمت بين كل من فرنسا والمغرب فتضمن للدولة الحامية الأمور الآتية:

- السماح للقوات الفرنسية باحتلال أي جزء من الأراضي المغربية ترى أنه ضروري للمحافظة على النظام وأمن المعاملات التجارية، وأن تمارس كل الأعمال البوليسية في الأراضي والمياه المغربية.
- تتولى فرنسا جميع الشئون الخارجية للمغرب عن طريق مندوب مقيم يمثل الحكومة الفرنسية، ويكون أداة الاتصال الوحيدة للسلطان بالممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وفي الاتفاقيات التي يبرمها هؤلاء الأجانب مع الحكومة المغربية، كما يتعهد السلطان بعدم إبرام أي اتفاق ذي طابع دولي دون الموافقة من حكومة فرنسا.

---

[1]– محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، جامعة الموصل، كلية الآداب، العراق، د ت، ص119.

[2]– عبد الله كنون الحسني، مدخل إلى تاريخ المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2017، ص151.

[3]– قد عدل هذا النظام في 25 يونيه سنة 1928، وبمقتضى هذا التعديل تكون انجلترا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وبون في ميناء طنجة، يكونون هيئة ذات سلطة تنفيذية تسمى «لجنة الرقابة» وإلى جانبها هيئة دولية أوسع نطاقا تتولى مباشرة السلطات التشريعية والقضائية باسم سلطان المغرب صاحب السيادة الاسمية على كل الإقليم، والواقع أن النفوذ الأسباني والفرنسي كانا غالبين في هذا النظام الدولي.

- لفرنسا السلطة العليا في الميدان التشريعي، ولا يجوز إصدار أي قانون إلا بموافقة المقيم العام.
- لفرنسا حق مباشرة القضاء في الإقليم المغربي.[1]

الفرع الثاني: مناطق النفوذ الاسبانية

أما القسم الثاني الذي يشكل الشمال المغربي والذي تبلغ مساحته (48) ألف كم^2، أي 1/ 10 من مساحة البلاد، فقد خضع للنفوذ الإسباني، بموجب الاتفاق المبرم بين فرنسا وإسبانيا الذي عقد في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1912م.

وقد حددت منطقة النفوذ الإسباني في الشمال المغربي (ما عدا طنجة) بالبحر المتوسط شمالا، وحدود نهر الملوية من مصبه إلى قرب المحل المشروع المسمى ب (الكليلة) شرقا، ثم وادي الورغة جنوبا، إلى أن تفرق بينه وبين الطريق من العاصمة فاس إلى مدينة وزان مسافة (25) كم، ولا تزال كذلك إلى أن يتصل الحد بوادي القوس فيمتد من مجراه إلى أن يصل إلى حدود قبيلتي الصرصار والتليس، ثم يدور حول جبل الغاني، ويمتد إلى خط عرض 35 شمالا، إلى المحيط الأطلسي غربا.[2]

ويمكن القول أن المنطقة الاسبانية تتغير وتتقلص دائما لما تقوم به فرنسا في المغرب ويبين لنا أمين الريحاني حدود المنطقة الاسبانية فيقول:[3]

" الحد الشمالي: يمتد من بحر الأطلنتيق إلى النهر الفاصل بينها وبين الجائر أي نهر ملوية وعلى هذا الشاطئ الإفريقي من البحر المتوسط المدن الثلاثة بمرافقها ومراكزها المهمة أي طنجة وسبتة ومليلة وهي كلها خارجة من حكم المنطقة الخليفية الاسبانية .

---

[1]– بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط11، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ت، ص ص 293–294.

[2]– عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، البيان المطرب لنظام حكومة المغرب، ط2، مطبعة الأمنية، الرباط، 1951، ص175.

[3]– عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط1، بيروت، 1984، ص187.

أما حدها البحري الغربي فهو يمتد من طنجة والأصح من رأس السبارتل في خط مستقيم جنوبا إلى الأصلية فالعرايش، فنحو خمسة عشر كيلو متر دونها، هذا إن الحدان الشمالي والغربي ثابتان ما ثبتت البحار ولاخوف ولا جدال فيهما وهناك الحد الشرقي بين هذه المنطقة والجزائر، من مصب نهر ملوية وراء جبال كبدانة" إلى نحو سبعين كيلو متر غربا بجنوب، وفي الناحية الشمالية منه الجسر الدولي الواصل إلى الطريق مليلة و وجدة، وهذا الحد الشرقي أن سبعون كيلو متر من مصب نهر ملوية إلى أمشير كليلة مثل الحدين الآخرين، ثابت ما ثبت النهر، ولا خلاف فيه ولا جدال ولا يخشى عليه بقيت الحدود الجنوبية بين المنطقتين الخليفية والسلطانية وقل بين الحكومتين الاسبانية والفرنسية، حيث كانت متغيرة وهذا راجع إلى المعاهدات المعقودة بينهما ."

ففي سنة 1904 م كانت الحدود تمتد من نهر ملوية الى المهدية على شاطئ الانطلنتيق عند مصب نهر البو، أن مائة كيلو متر من العرائش ثم تغيرت في المعاهدة الثانية 1912م فنقلت غربا إلى قرب العرائش، فاكتفت بالنهر لوكوس شرقي القصر الكبير وماشته شرقا إلى مكان في الأخماس يبعد نحو خمسة وعشرين كيلو متر من شفشاون ثم جنحت جنوبا إلى باب زيتونة، فجنوبا بشرق إلى نهر الواد على نحو أربعين كيلو متر من كتامة، فشرق بشمال إلى جزناية فأكلت نصف الجبل وراحت تتعرج وتتبخر إلى أمشيرا على نهر ملوية" وتعتبر المنطقة الاسبانية أكثر فقرا من المنطقة الفرنسية حيث يسودها الطابع الجبلي إذ استثنينا مناطق ضيقة صالحة للزراعة[1]، إلى جانب مناجم الريف وغير هذا لم يكن في التراب المغربي شيء يفيد اسبانيا.[2]

[1]– روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر: نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963، ص208.

[2]– ميكيل مرتن، الاستعمار الاسباني في المغرب 1860–1956، تر: عبد العزيز الودبي، منشورات التل، الرباط، 1988، ص29.

الفصل الثاني:

المقاومة المغربية للحماية الاسبانية

المبحث الأول: الحركة الوطنية المغربية في منطقة الريف 1912-1927م

بدأ الكفاح المسلح المغربي مع إعلان الحماية الثنائية على المملكة ووقع عبء الكفاح على عاتق الشعب المغربي بعد أن أصبحت المؤسسة السياسية المغربية أسيرة الحماية، وانشطر الكفاح المسلح إلى شطرين، شطر في مواجهة الاحتلال الفرنسي وشطر في مواجهة الاحتلال الاسباني.

المطلب الأول: الريف المغربي في ظل الحماية الاسبانية

كانت منطقة الريف منطقة النفوذ الاسباني حسب اتفاقية الحماية. وعندما بدأ الإسبان ينفذون سياسة توسعية في المغرب، صادفوا معارضة قوية. وفي هذا المطلب سنتناول الموقع الجغرافي للريف المغربي (الفرع الاول)،أوضاع منطقة الريف قبل الاحتلال الاسباني (الفرع الثاني) وسياسة اسبانيا في منطقة الريف (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الموقع الجغرافي للريف المغربي

مفهوم الريف كان متداولا منذ فترة ابن سعيد الغرناطي أثناء تعرضه لأخبار مدينة بادس، والمتوفى في العام 676هـ / 1274م ، " وهناك من يشير إلى أنه كان متداولا قبل هذا التاريخ بعدة قرون، أي منذ القرن الثامن ميلادي، وذلك وفقا إلى ما ذكره مؤلف مجهول في وصفه لإحدى المجاعات التي اجتاحت منطقة الأندلس وباقي الضفة الشمالية للبحر المتوسط في منتصف القرن الثامن ميلادي قائلا: "وفي سنة 136هـ/718م، اشتد الجوع فخرج أهل الأندلس إلى طنجة وأصيلا، وريف البربر ممتارين ومرتحلين ..."[1]. ليشير إلى " المنطقة الممتدة على الساحل المتوسطي منذ بداية العهد المريني، عندما بدأ المرينيون يهتمون بالمنطقة ومراسيها خاصة مرسى بادس الذي أصبح "المرسى" نقطة هامة للتبادل

[1] – مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بينهم، تح: إبراهيم الأبياري، ط1، بيروت، 1981، ص61.

التجاري ومقاومة المد المسيحي "[1]. كما تم استعماله من طرف العديد من الإخباريين للدلالة على مجموعة بشرية قد استقرت بالمجال الواقع شمال المغرب.

وعموما، فإن مصطلح الريف تتقاطعه ثلاث دلالات متداخلة ومتعارضة في نفس الآن: مدلول جغرافي، مدلول بشري، ومدلول إداري. من جهة أخرى، يعرف الريف عامة، بتاريخه الطويل، وجغرافيته المتنوعة ذات الطبيعة الجبلية الممتدة على طول 300 كلم وعرض يتراوح بين 50 و180 كلم بشمال المغرب .[2]

وجميع أطراف الريف تعرضت لتغيرات على مستوى مدلولها الجغرافي والبشري والإداري، باستثناء "الجزء الواقع بين وادي النكور شرقا ورأس الجبهة غربا والخط الرباط ما بين رأس الجبهة وكتامة جنوبا".

وتتوزع سلسلة الريف على أربعة أقسام وهي:[3]

- الريف الغربية المعروف بإقليم جبالة، وتشكل الجزء الشمالي الغربي من الريف.
- الريف الجنوبي: ويشكل امتدادا لبلاد جبالة في اتجاه الجنوب الغربي .
- الريف الأوسط وتمثل الجبهة الجبلية العليا بالريف، وهو ما يشكل قلب الريف، كما أن موقعها هذا سمح لها بالاضطلاع بأدوار محورية في السياسة المحلية. علاوة على أنها شكلت عبر التاريخ أحد الثغور المحاذية للإسبان في جزيرة النكور وبادس.
- الريف الشرقي.

[1]– عبد الرحمن الطيبي، الريف قبل الحماية قبائل ساحل الريف الأوسط 1860– 1912، ثيفرازن عاريف، 2008، ص21.

[2]– إيمان الرامي، منطقة الريف المغربي وعلاقتها بالسلطة المركزية، مجلة العلوم الانسانية، مج 4 ع 02، 2020، ص132.

[3]– إيمان الرامي، مرجع سابق، ص133.

الفرع الثاني: أوضاع منطقة الريف قبل الاحتلال الاسباني

خضع إقليم الريف لسيادة السلطان المغربي، الذي يقوم بتعيين الباشوات ورؤساء المناطق الريفية، تحت إدارة موظف يعرف باسم الخليفة، أما المدن فيرأسها باشوات مهمتهم حفظ الأمن والإشراف على حماية الأموال ونظارة الأوقاف والتجنيد، ويتولون بعض اختصاصات القضاء.[1]

وتميّزت الحياة الاقتصادية لمنطقة الريف بهيمنة القطاع الفلاحي عليها بسبب عوامل طبيعية وبشرية مختلفة، حيث مثلت زراعة الحنطة والشعير والذرة في منطقة شمالي المغرب المورد الاقتصادي الرئيسي، هذا فضلا عن انتشار زراعة الفواكه والخضروات، كما اعتمد السكان في معيشتهم اليومية على الصيد البحري.[2] وانتقلت المساحة المخصصة للحبوب من 979 142 هكتارا سنة 1936 إلى 400 462 سنة 1954، بإنتاج وصل إلى 825 3776 قنطارا، وعلى الرغم من هذا، فإن المنطقة قد ظلت تعتمد على الاستيراد لتلبية حاجيات سكانها. أما الصادرات، فلم تقلص من عجز الميزان التجاري.[3]

ونشطت حركة التجارة حتى عجّت الموانئ المغربية بالوافدين الأوروبيين خاصة لاستيراد خيراتها، وكانت عمليات التبادل التجاري في إقليم الريف مقتصرة على جزيرة الكور ومنطقة الورغة، في الوقت الذي عانت فيه الصناعة بسبب الاحتلال الإسباني والبرتغالي للموانئ المغربية، فظلت محلية تقليدية لم تستطع التطور أو الصمود في وجه المصنوعات الأجنبية المستوردة منذ القرن التاسع عشر، واقتصرت على حياكة السجاد والأحزمة والخيام وبعض الأقمشة الصوفية، وبقي إقليم الريف مصدرا لاستخراج المعادن

[1]– محمد عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار 1912–1927، تح: محمد علي داهش، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ص29.

[2]– سيد أحمد سكيرج، الظل الوريف في محاربة الريف، ط1، د د ن، 1926، ص4.

[3]– محمد القبلي، نفس المرجع، ص 558.

خاصة الحديد الذي يكثر في أراضي قبيلة بني ورياغل، ويعدّ منجم الناظور قرب جبل أكسان أكبر مناجم الريف الإنتاج الحديد.[1]

وتمثل شبكة المواصلات القطاع الذي بذلت فيه السلطات الإسبانية مجهودات لتطويره رغم صعوبة التضاريس التي تميز المنطقة المعنية.

وفيما يخص التجهيزات المرفئية، تمّ تعزيز موانئ سبتة ومليلية والعرائش بإحداث ميناءي الحسيمة والجبهة، واستكمالا لهذه التجهيزات، تم تشييد مطاري سانية الرمل وتاومة بتطوان والناظور على التوالي.[2]

وفي الشق الاجتماعي، ينحدر سكان الريف عرقيا من عنصرين أولهما البربر والثاني ممثلا في العرب الذين جاؤوا إلى إقليم الريف واستوطنوا به، وجمعتهم قواسم مشتركة تحت راية الإسلام، فعرفوا بصلابة دينهم وصيانة أعراضهم من المعتدين.

ومن بين أقوى القبائل الريفية قبيلة ورياغل، التي كان لها نفوذ نظرا لكثرة لعدد أفرادها وعدتها، وتنقسم إلى خمسة أقسام كلها متحدة آيت خطاب وعلي والحسن ثم المرابطون وبنو عبد الله ثم بنو بوعياش وآيت حذيفة يشرفون على إدارة شؤون الريفيين. ومن القبائل التي قطنت منطقة الريف أيضا بني يزناسن، قليعة، البداية، أولاد ستوت، بي توزيت، كزناية زناتة، بنو يطفت، بقيوة، بني بويفرح، بنو الجميل، مسطاسية، منيرة الريف، تر جيست بنو غمرت، بنو فودوي، زرقات، تغزويت، بتو احمد كتامة، تمسمانيوة و أشهرها قبيلة غمارة. أما إقليم جبالة فقبائلها هي بني سعيد، ادلو، بني حسان، بني ليث، بي حرمز، بن بدر، وبني أحمد، حوز تطوان، أنجرة، بيني عروس، أدر اس، آل سويف، بني

[1]– الخطابي، مرجع سابق، ص ص 47-48.

[2]– محمد القبلي، مرجع سابق، ص 559.

سيف بن زكار، اغزاوة، كما ضمت منطقة الورغة قبائل بني عمارتو مرنيسية، بني وتحل، فناسية، بني وليد، بو عادل، تزوحنا وبين زروال.[1]

الفرع الثالث: سياسة اسبانيا في منطقة الريف

افتقرت إسبانيا للتجربة الكافية لتسيير مناطقها المستعمرة بأسلوب حديث، مما حتم عليها الاقتباس من التجربة الفرنسية، فأنشأت على رأس أجهزتها الإدارية مؤسسة المندوبية السامية بقيادة الجنرال ألفاو Alfau حاكم ثغر سبتة الذي حدد الأمر الملكي الإسباني الصادر في 24 أبريل 1913م صلاحياته وطبيعة مهامه في المغرب، وكذا مختلف المصالح والهياكل الإدارية ذات الصلة. وتتلخص مهامه في مراقبة عمل السلطة الخليفية وجهازها المخزني والإشراف على سياسة بلاده بالمغرب وقيادة الجيش الاستعماري.[2] وفي سبيل ذلك، استحدثت إلى جانب المندوبية السامية ثلاث نيابات رئيسة وهي:

- نيابة المصالح الأهلية، لمراقبة الجماعات القروية والمجالس البلدية بالمدن بواسطة جهاز خاص للمراقبة والتدخل يسمى (Intervenciones)، وتشرف على قطاعات القضاء والتعليم والصحة والأحباس؛
- نيابة المالية، تشرف على الشؤون المالية كإعداد الميزانية وتوزيعها، وكذا جباية الضرائب والجمارك وتسيير الملك العمومي؛
- نيابة الأشغال العمومية، تهتم بالموارد المعدنية والغابوية والفلاحية والصناعية، وكذا بقطاع البريد والتلغراف.

وفي عقد الأربعينيات، تم استحداث نيابات جديدة كنيابة الاقتصاد والصناعة والتجارة والتعليم والثقافة.[3]

---

[1]- الخطابي، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[2]-محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص 545.

[3]- محمد القبلي، مرجع سابق، ص 546.

وقد تم تقسيم المنطقة الشمالية للمغرب إلى خمس جهات إدارية هي: كرت، الريف، غمارة، جبالة ولوكوس[1]، وكان يرأس كل واحدة منها مراقب جهوي يساعده مراقبون محليون في البوادي والمراكز الحضرية. أما من الجانب العسكري، فالمنطقة كانت تضم ثلاث قيادات عسكرية بكل من سبتة ومليلية والعرائش.

كما استحدثت اسبانيا مخزنا خليفيا على رأسه مولاي المهدي بن إسماعيل، على شاكلة المخزن السلطاني الخاضع للسيطرة الفرنسية بما فيه من وزراء وقواد وباشاوات وقضاة.[2]

وفيما يخص سبتة ومليلية، فإن وضعهما الإداري والعسكري تغير خلال فترة الحماية، فتم إلحاقهما بهيكلة الإدارة الاسبانية الاستعمارية، بعدما كانتا مجرد حصون معزولة (Presidios) تابعة لنفوذ القيادة العسكرية لكل من قادس (Cadix) ومالقا (Malaga). ورغم إعلانهما مدن سيادة (Plazas de soberania) بعد سنة 1912 لتمييزهما عن مناطق الحماية وتمكينهما من لجان محلية (Juntas Locales) لتدبير شؤونهما، فقد تم إخضاعهما لسلطة المندوب السامي الإسباني الذي أصبح الحاكم العام للمدينتين (Gobernador General).[3]

إن ما اعترى النظام الاستعماري الإسباني من ضعف في النواحي الهيكلية، فضلا عن الفقر الذي آلت إليه في المغرب، كان له انعكاسات سلبية أدت إلى انعدام توازن جهوي بين مناطق المغرب ظل قائما إلى ما بعد الاستقلال، عكس تلك التي أحدثتها فرنسا في المنطقة الخاضعة لها.

---

[1]– عماد أدرداك، دور قبائل صنهاجة سراير في المقاومة الريفية 1909–1927، مجلة تيدغين للأبحاث الامازيغية والتنمية، ع4، 2015، ص50.

[2]– محمد بن الفاطمي بن السلمي، إسعاف الإخوان الرابغين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين، مطبعة النجاح، الجديوة، المغرب، 1992، ص171.

[3]– محمد القبلي، مرجع سابق، ص 546.

المطلب الثاني: المقاومة في منطقة الريف

كلما حل يوم 21 جويلية من كل سنة إلا وتذكر المغاربة والعالم أجمع الانتصارات التي حققها الأمير الخطابي مع مجموعة من المزارعين والفلاحين بمنطقة الريف في إلحاق الهزيمة للإسبان في معركة أنوال، هذه الأخيرة التي أرّخت لبداية سلسلة من الانتصارات المتتالية التي حققتها المقاومة الريفية.

الفرع الأول: التنظيم السياسي والعسكري

عقب وفاة والده بغموض في شهر غشت 1920م، وهو يحارب الاسبان في منطقة تفرسيت، الواقعة وسط المسافة بين الحسيمة والناظور، قام محمد بن عبد الكريم الخطابي بتعبئة القبائل الريفية، حيث خطب في السوق الأسبوعي الذي يلتقي فيه رؤساء قبائل الريف قائلا: "أن وحدة الصف قوة لها وزنها في كل مجال ... وإذا كان أعداء وطننا يتحرون على الباطل فنحن أولى بهذا الاتجاه لندافع عن الحق ... فإننا الآن في موقع المواجهة شأنا أم أبينا ...فاستعدوا، وإلا فليس لكم أي عزاء..."، فكان رد سكان الريف أن سألوه: "بماذا نستعد وحالنا كما ترى؟ فأجاب: بنبذ الماضي كله أولا والعقيدة ثانيا، وبالنظام والخطة ثالثا وبعد ذلك يأتي النصر بإذن الله ". [1]

وأثمر ذلك الخطاب بتأسيس أول قيادة جماعية بتاريخ 20 شتنبر 1920م، مكونة من 38 شخصية أغلبهم من أعيان قبيلة آيت ورياغل، تعاهدوا بأداء اليمين على المصحف على:[2]

- الدفاع عن الدين والوطن والشرف حتى الموت؛
- عدم إثارة الضغائن وعدم اللجوء إلى الثأر؛
- الالتزام بتنفيذ الأحكام الشرعية في كل الأحوال.

[1]– محمد خير فارس، المسألة المغربية، مطبعة الجامعة العربية، القاهرة، 1961، ص89.

[2]– عماد أدرداك، مرجع سابق، ص ص 60-61.

وقد امتد هذا الائتلاف إلى قبيلتي "آيت توزين" و"تمسمان" المجاورتين لـ "آيت ورياغل"، حيث أسسوا مركزا للمجاهدين بموقع القامث[1]. وبعد احتلال الجنرال سلفستر للمواقع المهمة في قبيلة تمسامان، ساهم هذا الأمر في تشكيل اتحاد بين قبائل بني ورياغل، وبقيوة، وبني بوفراح، وبني يطفت، وزرقت الصنهاجية لمساعدة القبائل التي تم احتلالها مؤخرا[2]. وهكذا انطلقت أولى بشائر مقاومة الاحتلال بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي استطاع بجهده من تحقيق وحدة القبائل الريفية ضد عدو مشترك هو الاستعمار.

حين شروع الخطابي في تنفيذ خطته، قام الجنرال سلفستر بقصف منازل الريفيين بالقوات الجوية والسلاح البحري بين 10 إلى 13 أفريل 1921م[3]، ونتيجة لذلك نشبت معارك أهمها ظهر أوبران في الفاتح من جوان 1921م، غنم على إثرها عبد الكريم الخطابي عتادا عسكريا ، كما كانت هذه المعركة بمثابة البداية الفعلية لثورة الريف.

وقد لجأ الخطابي إلى طلب المساندة بالمؤونة والسلاح من بلدان المغرب العربي، وفي هذا الصدد نجد رسالته التي وجهها إلى بلدان المغرب العربي جاء فيها: " إن الشعب الريفي في جهاده المقدس، قد عانى ما عاناه من آلام الحروب ومصائبها بدون أن تحبط همته أو تخرّ قواه، حتى أيّده الله بنصر من عنده ودمر دولة الإسبان الباغية ... يا أيها المسلمون التونسيون والجزائريون، إن الأمر الذي يشق علينا تحمله هو أن نرى أبنائكم يُساقون قهرا، كما أنه يشق علينا أن نرانا ملتزمين لأجل الدفاع عن استقلالنا، أن نتقابل في ساحة القتال مع إخواننا في الجنس والدين"[4]

---

[1]– علي الادريسي، عبد الكريم الخطابي التاريخ المحاصر، ط2، منشورات تيفراز، المغرب، 2010، ص61.

[2]– رشيد يشوتي، اسبانيا والريف والشريف أمزيان 1909–1912، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 2011، ص349.

[3]– محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954–1975، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009، ص87.

[4]– محمد بلقاسم، مرجع سابق، ص87.

الفرع الثاني: معركة أنوال ونتائجها

حاولت اسبانيا احتلال خليج الحسيمة، ولأجل ذلك عقد المقيم العام الجنرال بيرينغير صلحا مع بعض قبائل الريف، واستقبله بعض أعيانها في بني ورياغل، وبني سعيد، وبن طيب. إلا أن معظم الريفيين، ولاسيما رجال بني سعيد، وبني وليشك، وأهل كرت، كانوا متمسكين بالدفاع أمام قوات الجنرال سلفستر الذي أحرق محاصيلهم وديارهم وصادر ممتلكاتهم، ما دفعهم إلى الهجرة نحو الجزائر خوفا من بطشه، ومن موت الفقر والجفاف.

ولأجل ذلك اتفق الجنرال بيرينغير مع رئيس الشرطة الأهلية بمليلية الكولونيل غبريل موراليس على التفاوض مع محمد بن عبد الكريم، بإغرائه بسبعة ملايين دولار، وتقديم أسلحة حديثة بذخيرتها لمقاومة الجيش الفرنسي مقابل التنازل عن خليج الحسيمة، لكن الخطابي رفض هذه الاغراءات وهدد الإسبان بالتصدي لهم مع رجال تمسمان و بني توزين لو اجتازوا وادي أمقران، وقد أثار هذا التهديد حفيظة سلفستري فقرر غزو المنطقة ساخرا من تهديدات الخطابي ومن عدته الحربية، فبدأ في بناء الثكنات وتأمين تمركز قواته في كل المناطق الريفية الاستراتيجية، وفي أواخر شهر ماي1921م حاول التقدم نحو جسر أبران لجس النبض، فهاجم الثوار مركزه وقتلوا جميع ضباطه وجنوده إلا عددا قليلا استطاع الهروب، فالتحقوا إما بأنوال، وإما بسيدي إدريس"[1].

وإثر ما حدث أصدر الجنرال برينغير أوامره لسلفستري بعدم التقدم إلى الأمام، لكنه لم يهتم بهذه الأوامر، وتوجه مباشرة نحو أنوال للسيطرة على الموقع. وهناك، نشبت معركة كبيرة دامت خمسة أيام، شارك فيها الاسبان بخمس وعشرين ألفا من الجنود، بينما كان عبد الكريم الخطابي مع ألفي مجاهد فقط. وانتهت المعركة بانتحار سلفستري، وموت الكولونيل موراليس الذي أرسل عبد الكريم جثته إلى مليلية.

[1] – محمد بن عزيز حكيم: معركة أنوال، الرباط، المغرب، 1981، ص63.

وقد اتبع عبد الكريم في هذه المعركة خطة التخندق حول إغريبن، ومنع كل الإمدادات والتموينات التي تحاول فك الحصار على جيش العدو، فركزوا حصارهم حول نبع مياه (عين عبد الرحمـن) بـ(وادي الحمام) الفاصل بين (ءاغريبن) و(أنوال) لاعتماد قوات الاحتلال عليه، و بذلك حرموهم من الماء حتى واشتد عطشهم إلى درجة لعقهم الأحجار، بل وشرب بولهم مع تلذيذه بالسكر...كما جاء في المصادر الإسبانية."[1]

وقد تتبعت جيوش عبد الكريم فلول الجيش الإسباني، وألحقوا بها هزائم في عدة مواقع ومناطق، مثل: دريوش، وجبل العروي، وسلوان، وبعد ذلك، قرر عبد الكريم التوقف، وعدم الدخول إلى مليلية المحصنة لاعتبارات دولية، وسياسية، وعسكرية بعد ما ألحقه بالقوات الغازية من هزيمة نكراء، مازال يتذكرها الشعر الأمازيغي قديما وحديثا[2].

أما فيما يخص نتائج معركة أنوال، فبالنسبة للقوات الإسبانية كانت كارثية، إذ ما إن وصل خبر الهزيمة الاسبانية حتى انقلبت الأوضاع رأسا عن عقب، وقامت القوات العسكرية بالضغط على الحكومة الاسبانية من أجل فتح تحقيق حول كارثة انهزامهم في معركة أنوال، ولم تجد حكومة اسبانيا من حل سوى إلقاء اللوم على الجنرال برينغر وإحالته للمحاكمة، ووصل الأمر إلى درجة وقوع مناوشات داخل مجلس الشيوخ الإسبان تتخللها الشتائم والضرب بسبب هذه الهزيمة النكراء. وقدرت خسائر إسبانيا في هذه المعركة بما يقارب 19 ألف قتيل وألف أسير، وانقلاب عسكري بقيادة الجنرال "بريم ودي

[1] – أحمد الحميمي، قراءة تاريخية لملحمة أدهارأبران، مجلة أمـل، ع8،، 1996، المغرب، ص28.

[2] – جميل حمداوي: صورة عبد الكريم الخطابي في الشعرين العربي والأمازيغي،ط1، مطبعة الجسور وجدة، المغرب، 1997، د ص.

ريفيرا " سنة 1923 م، وإنهاء حكم الملكية رغم أن هذا لم يغير من طبيعة الاحتلال الإسباني بالمغرب شيئا.[1]

أما خسائر الخطابي في معركة أنوال فتقدر بآلاف الشهداء والجرحى، خصوصا بعد مشاركة القوات الفرنسية إلى جانب القوات الإسبانية في بعض مراحل المعركة، ورغم ذلك استطاع الخطابي تحقيق انتصارات باهرة من تأسيسه لجمهورية الريف وكسب تأييد عالمي، رغم معارضة المجتمع الأوربي على رأسها الحركات الاستعمارية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى اليهود الذين كانوا يعتبرون نجاح مقاومة الريف خطرا على تواجدهم في شمال إفريقيا، أما المؤيدين له فأغلبيتهم من الرأي العام الشيوعي، لأنه استلهم فكرة الجمهورية من فكرهم الشيوعي، فضلا على سكان أمريكا اللاتينية التي كان يعتبر سكانها الأمير عبد الكريم الخطابي بطلا ثوريا يشبه زعيم الحركة التحررية في أمريكا اللاتينية بوليفار.[2]

الفرع الثالث: قيام الجمهورية الريفية

في 15 محرم 1430 هـ الموافق لـ 19 سبتمبر 1921م بادر الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بتأسيس جمهورية الريف على أسس عصرية متينة يشترك فيها جميع أفراد الشعب في إدارة حركة المقاومة والحكم، وعمل على تسييرها بطاقة شبانية متطلعة نحو المستقبل ومصممة على مواكبة التطور والنضال، في خطوة لابد منها اقتضتها ظروف الحرب التحريرية للاعتبارات التالية :

[1]– أكرم بوجمعة، محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص ص 170-171.

[2]– الطيب بوتبقالت، عبد الكريم الخطابي حرب الريف والرأي العالمي، سلسلة شراع، طنجة، المغرب، 1997، ص18.

- إعطاء صورة مميزة لمقاومة الريف ضد الاحتلال الاسباني وبذلك لا تتدخل فرنسا مادامت أن الحرب ليست ضدها؛
- حتى تتمكن المقاومة من تحديد العدو والميدان؛
- لتتاح الفرصة لجزء كبير من الشعب في البلاد لإدارة شؤونه بنفسه؛
- لتستطيع المقاومة إيجاد موطئ لها في أرض ثابتة لمواجهة الغزاة.[1]

وكانت النواة الأولى لهذه الجمهورية هي الجمعية الوطنية ممثلة في المجلس العام الذي يضم ممثلي القبائل والأهالي، وعُقد أول اجتماع تأسيسي لها بتاريخ 20 سبتمبر 1920م، لمناقشة ما تعلق بتنظيم المقاومة وإدارة شؤون الريف.[2]

وقد أعلن هذا المجلس:

- عدم الاعتراف بكل اتفاق ينتهك حقوق المغرب أو يرتبط باتفاق 1912 م؛
- الاعتراف باستقلال دولة الريف، فلا يبقى للإسبان سوى سبتة ومليلة؛
- تشكيل حكومة جمهورية دستورية؛
- التعويض عن الأضرار التي لحقت بالريفيين منذ بداية المقاومة من طرف الإسبان؛
- تبادل الأسرى، وتوحيد علاقات الصداقة مع كل الدول دون أي تمييز بينها، وعقد اتفاقات معها.[3]

ولتنظيم إقليم الريف، تمّ إقرار نظام جمهوري مقنّن بدستور، وتمّ إنشاء وتنظيم أجهزة الدولة، وتحددت المسؤوليات وفق مبدأ الدستور الذي لم يفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وجعل من الجمعية الوطنية جهاز مراقبة إما رئيس الدولة الذي هو في نفس

[1]– محمد سلام أمزيان، عبد الكريم الخطابي وحرب الريف، مطبعة المدني، القاهرة، ص 132.

[2]– روجر ماثيو، مذكرات الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، تر: عمر أبو ناصر، منشورات العباسية، المغرب، 2005، ص63.

[3]– أمين سعد، الدولة الفدرالية العربية، ج3، ط1، مطبعة التقدم، القاهرة، 1986، ص383.

الوقت رئيس للجمعية الوطنية قد عمل على تكوين أعضاء الحكومة، وعلى المسار السياسي الخارجي، بحيث جمعت جمهورية الريف بين الضغط العسكري والعمل الدبلوماسي مما ساعدها على التأثير الايجابي في جزء كبير من الرأي العام الدولي، فنادت تنظيمات سياسية وعالمية بضرورة مناهضة الامبريالية ودعم القضية الريفية.[1]

كما حاولت جمهورية الريف الانضمام إلى عصبة الأمم للحصول على اعتراف دولي رسمي يقرّ بوجودها، والعمل على تدويل قضية الريف في المحافل الدولية المختلفة.

ولعب الجهاز القضائي دورا أساسيا في تسيير الجمهورية الجديدة، إذ سمّي مركز حكومة الريف في أغادير بالمحكمة، ووضع الخطابي دستورا مكونا من أربعين مادة، صادقت عليه هيئة منتخبة تشمل مختلف طبقات المجتمع ، من ضمن ما نص عليه تكوين أربعة وزارات وهي كالآتي:

- المندوب العام للأمير وأسندت لمحمد بودرة؛
- وزارت الشؤون الخارجية وأسندت الأزرقان؛
- الوزارة الحربية ووضع على رأسها أحمد بودرة؛
- الوزارة الداخلية عين عليها القائد يزيد.[2]

وكانت العملة الرسمية لجمهورية الريف هي البيزيتا الإسبانية والنقود الحسينية، وعرف قطاع التعليم إصلاحات بطرق أكثر حداثة ومواكبة للعصرنة، إضافة إلى ذلك فقد اهتم الخطابي بالجيش واعتمد في تأسيسه على سكان القبائل، حيث فرض على كل قبيلة تعبئة

[1]– محمد أمزيان، موقف الحزب الاشتراكي الاسباني من حرب الريف 1921–1926، ع2، مجلة أمل، 1999، ص59.

[2]– ابراهيم موسى، تجربة الأمير الخطابي، مجلة دليل الريف الالكترونية، ع 2012/02/12، مراكش، المغرب، ص9.

نصف عدد ذكورها الذين يتراوح أعمارهم ما بين 16 إلى 50 سنة، وبفضل هذه السياسة أصبح نصف السكان يشتغلون والنصف الآخر يحارب.[1]

المطلب الثالث: التحالف الفرنسي الاسباني ونهاية ثورة الريف

نظرا لما شكلته مقاومة عبد الكريم الخطابي من خطورة على المصالح الفرنسية والإسبانية الحيوية المشتركة قامت القوتين الإمبرياليتين بإجراء اتصالات دبلوماسية فيما بينهما قصد خلق الظروف الملائمة للقضاء عليها. وسنتناول في هذا المطلب اتفاقيات التحالف (الفرع الاول)، الهجوم الفرنسي الاسباني على الريف (الفرع الثاني) واستسلام الخطابي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: اتفاقيات التحالف

بعد شن القوات الريفية هجومها على فاس في 2 يونيو 1925م، افتتح في مدريد في 17 يونيو 1925م المؤتمر الذي نظّم التعاون العسكري الفرنسي الإسباني في المغرب، والذي حدد في نفس الوقت شروط السلام التي ستقدمها فرنسا وإسبانيا لمحمد بن عبد الكريم، وقد انطلق المؤتمر منذ بدايته من مسألتين أساسيتين:

- الأولى: وجوب القضاء على الثورة الريفية مع إبقاء الاتفاقات التي جرت بين فرنسا وإسبانيا بين عامي 1904 و1912م ؛
- الثانية: أن محمد بن عبد الكريم متمرد وخارج عن طاعة السلطان ويجب عليه العودة إلى الطاعة.

وقد توّجت مفاوضات التعاون الفرنسي الإسباني ضد جمهورية الريف المستقلة بالتوقيع على أربع اتفاقيات:[2]

---

[1]– أكرم بوجمعة، مرجع سابق، ص176.

[2]– عثمان بناني، مسألة استسلام الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الأسباب والنتائج، مجلة البحث التاريخي، ع9، المغرب، د ت، ص54.

- الأولى: في 8 يوليو 1925 خاصة بشروط التعاون بين البلدين؛
- الثانية: في 11 يوليو 1925 خاصة بتطبيق النظام الإداري في الريف وجبالة، وقد تضمنت بنودها شروط السلام التي ستقدم للقبائل ولمحمد بن عبد الكريم؛
- الثالثة: في نفس التاريخ أي في 11 يوليو 1925، خاصة باجتماع لجنة فرنسية إسبانية لتحديد الحدود عندما تسمح الظروف بذلك؛
- الرابعة: في 25 يوليو 1925 خاصة بالتعاون العسكري الفرنسي ضد قبائل الريف وجبالة الثائرة ضد سلطة المخزن والتي ترفض إيقاف الحرب.

وفي يوم 20 يوليو 1925م أرسلت فرنسا واسبانيا مبعوثين يحملان لمحمد بن عبد الكريم شروط السلام الواردة في الاتفاق بين حكومتيهما الموقع يوم 11 يوليو 1925م، فرفض محمد بن عبد الكريم شروط السلام الفرنسية الإسبانية كلها لأنه أراد مبدأ الاستقلال حتى يمكنه البدء في المفاوضات، خاصة أن جمهورية الريف في هذا الوقت بالذات كانت قوية ومزدهرة وقادرة على التقدم والتطور، وقد لاحظ ذلك الصحفي الأمريكي لاري ري (Larry Rue) مراسل جريدة شكاگو تريبيون (Chicago Tribune) في مقال له بتاريخ 26 يونيو 1925 بعد لقائه بمحمد بن عبد الكريم وعودته من الريف، أن "الريف مزدهر وليست هناك مجاعة كما يدعي الفرنسيون والإسبان، بل على العكس هناك في الريف كل شيء: الغذاء والسلاح والمال".[1] وبرفضه اعتبرت فرنسا ذلك حجة تكفي لتحميل محمد بن عبد الكريم المسؤولية، وللبدء في هجوم عسكري بالتعاون مع إسبانيا لفرض السلام والأمن الضروريين لتكريس احتلالهما للمغرب.

الفرع الثاني: الهجوم الفرنسي الاسباني على الريف

استعدادا لحرب الريف، زادت فرنسا قوات جيشها حتى بلغت 158 ألف جندي، ومائة واثنتين وثلاثين طائرة، وضاعفت إسبانيا قواتها العسكرية حتى زادت على 12 ألف

[1]– عثمان بناني، مرجع سابق، ص55.

جندي، في حين لم تزد قوات جمهورية الريف على ستين ألفا. أما الجيش الإسباني فقد ضم 70 ألف جندي إسباني، و13 ألف مغربي، فبلغ عدد المغاربة المحاربين ضد استقلال الريف ضعف عدد المغاربة المدافعين عن استقلال الريف. وأشرف على وضع الخطط الحربية الفرنسية قواد من ألمع قادة فرنسا العسكريين، من بينهم المارشال (بيتان) والجنرال (ليوتي)، واجتمعوا بالجنرال الاسباني دي ريفيرا للاتفاق على خطة عسكرية موحدة ضد جمهورية الريف. مع اشتراط ألا تعقد أي دولة مع الريف صلحا منفردا.[1]

وقد استعمل الفرنسيون والإسبان في هذه الحرب سلاح الطيران بكثافة شديدة بمساهمة مجموعة من الطيارين الأمريكيين[2]، فهاجمت الطائرات أجدير والشاون وترگست والأسواق والمواسم وكل المراكز الاستراتيجية في جمهورية الريف، لنشر الفزع والرعب بين السكان والقضاء تماما على ما لديهم من إمكانيات للعيش.

وكان الجيش الإسباني أول جيش في العالم استعمل الغازات السامة ضد السكان المدنيين، حيث أسقطت طائراته أكثر من عشرة آلاف قنبلة محملة بالغازات السامة على سكان الريف خلال الفترة الممتدة من بداية سنة 1924 إلى ماي 1926م. في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا وباقي القوى الاستعمارية الأوروبية توقع على بروتوكول جنيف لسنة 1925م الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيماوية.[3]

---

[1]– صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص273.

[2]– وهي المجموعة التي قال عنها المارشال بيتان (Pétain): "وحدة الكولونيل سويني (Sweeney) تميزت بقيمتها وكفاءتها العالية، وقامت يومية بمهمات صعبة لربط الاتصال وللتعرف على تجمعات العدو وقذفه، وقامت خلال ستة أسابيع بأكثر من 350 عملية حربية ورمت بأكثر من 40 طنا من القنابل"

[3]– عثمان بناني، مرجع سابق، ص ص 55–56.

واتبع الفرنسيون والإسبان سياسة التجويع لإخضاع الريف، فهاجموا القرى المجاورة لخطوطهم وقتلوا الدواب وأحرقوا المنازل والغلال، كما أعدموا أنصار محمد بن عبد الكريم في عين المكان.[1]

بالمقابل، بدأ هجوم الريفيين على الخطوط الفرنسية في ربيع عام 1344هـ/1925م، فتمكنوا من خرق الجبهة الفرنسية في قطاع تازة شرق فاس، ليبدأ الفرنسيون هجوم معاكسا مهدوا له بقصف شديد طوال اليوم العاشر من أيلول في جهة ورغة، محاولين الاتصال بالقوات الاسبانية الزاحفة من الساحل، ولكن الأمطار أوقفت الحركات الحربية، ونتيجة للمعركة التي بدأت في الربيع وانتهت في الشتاء من عام 1344 هـ /1925م فشل كل فريق في الوصول إلى أهدافه، فلم يتمكن الريفيون من استمالة قبائل الأطلس خلف الخطوط الفرنسية، وفشل الفرنسيون والإسبان في تحطيم جيش الريف.[2]

اغتنم الفرنسيون فرصة توقف الحركات الحربية خلال فصل الشتاء فحاولوا استمالة القبائل الموالية لجمهورية الريف التي بدأت تتفضّ من حول الخطابي، وأمام هذا الموقف سارع الخطابي في الحصول على أفضل الشروط من الاحتلال، فلجأ إلى المفاوضات ونشر الرسائل في الصحف عن رغبته في السلم والدخول في مفاوضات الصلح.[3]

الفرع الثالث: استسلام الخطابي

بدأت المفاوضات من الجانبين بمؤتمر عقدته الحكومة الفرنسية في باريس في 30 مارس سنة 1926م برئاسة أرستيد بربان رئيس الوزراء وبانليفى وزير الحربية وبانسو وكيل

[1]– عثمان بناني، مرجع سابق، ص57.

[2]– اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط2، مكتبة العبيكان، السعودية، 2000، ص430.

[3]– اسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص430.

الشئون الافريقية بوزارة الخارجية وستيج القيم العام الفرنسي في الرباط، وماريشال فرنسا بيتان،. ثم تباحث رئيس الوزراء الفرنسي مع سفير اسبانيا في باريس.[1]

وفي 9 ابريل 1926م أعلنت فرنسا أن الحكومتين الفرنسية والاسبانية قد قبلتا اقتراح عبد الكريم للدخول في مفاوضات، عين فيها مندوبين هم سي محمد أزرقان صهر الأمير عبد الكريم ووزير خارجيته كممثل عن بنو رياغل، وسي محمد الحطني وسي أحمد چدي عن القبائل الأخرى. ثم أُعلن في باريس بعد ثلاثة أيام أخرى أن الشروط التي سيتقدم بها الفرنسيون والإسبان في وجدة تنص على اعتراف القبائل بسيادة السلطان، ونزع سلاحهم وانسحاب عبد الكريم من الاقليم، مقابل حصولهم على نوع من الاستقلال الذاتي، شريطة ألا يدخلوا في أية علاقات مباشرة، مع أية حكومة أجنبية خلاف اسبانيا وفرنسا في منطقتيهما، وستحصل القبائل على هدنة نظير ضمانات عسكرية، وسيتم تبادل الأسرى بين الطرفين، دون أن تتوقف فرنسا واسبانيا عن استعداداتهما الحربية إلى غاية عقد صلح نهائي.[2]

وقد كان الرد الريفي على تلك الشروط في مذكرة أعدّها الأمير وتضمنت ما يلي:

- لا جدال في اعتراف بسلطة السلطان؛
- موافقة الأمير على تبادل الأسرى؛
- موافقة الأمير على مغادرة الريف مع شقيقه، بعد إعطاءه ضمانا للابقاء على استقلال الريف؛
- رفض نزع السلاح واحتلال المناطق الاستراتيجية إلا بعد تقديم ضمانات.[3]

[1]– جلال يحيى، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966، ص1023.

[2]– جلال يحيى، مرجع سابق، ص1023.

[3]– محمد علي داهش، محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الكفاح والجهاد، مرجع سابق، ص224.

وتم إمهال الوفد الريفي ثلاث أيام للموافقة على الأمر، وإلا ستستأنف الحرب، وبذلك في 7ماي 1924م هاجمت القوات الاستعمارية بقوات قدّر عددها بـ 425 ألف جندي، أما القوات الريفية لا يزيد عددها عن بضعة آلاف مقاتل، وبعد ثلاث أيام اضطر الأمير إلى الاستسلام لفرنسا، فأرسل رسالة الاتفاق بصحبة ثلاث من الضباط والجنود تضمنت أن يسلم الأمير نفسه حسب الاتفاق وأن يصدر الأمر بإطلاق الأسرى، مقابل احترام سلامة أسرته ومن يريد الالتحاق به.[1]

وبالفعل، أعطى الأمير أوامره بإطلاق سراح الأسرى يوم 26 ماي 1926، ولكنه لم يسلم نفسه للكولونيل كوراب إلا يوم 27 ماي على الساعة الخامسة والربع صباحا. وقد سيطرت قضية استسلام الخطابي للفرنسيين على المحادثات التي جرت بين فرنسا وإسبانيا بباريس من 14 يونيو إلى 10 يوليو 1926م والتي أنهت رسميا التعاون العسكري بين البلدين في المغرب، حيث هاجم الوفد الإسباني الوفد الفرنسي هجوما عنيفا لأنهم تفاوضوا مع الخطابي مدة أربعة أيام دون أن يخبروا الإسبان بذلك إلا بعد استسلام هذا الأخير، رغم وجوب التنسيق المشترك بينهما حسب ما تقتضيه اتفاقيات التعاون بينهما. وبالتالي فقد ظل مصير محمد بن عبد الكريم موضع خلاف بين الفرنسيين والإسبان، فكانت إسبانيا تطالب بمحاكمته كمجرم حرب، بينما فرنسا فضلت التمسك بتعهداتها له قبيل استسلامه، ومعاملته بما يليق بمقامه. وتدخلت بريطانيا مقترحة حلا وسطا وهو نفي محمد بن عبد الكريم وعائلته إلى جزيرة الرينيون بالمحيط الهندي. وكذلك كان، حيث بدأت في 2 سبتمبر 1926م رحلة محمد بن عبد الكريم وشقيقه الحمد وعمهما عبد السلام بجميع عائلاتهم إلى منفاهم البعيد الذي مكثوا فيه حوالي 21 سنة.[2]

[1]– عبد الكريم فيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ط1، شركة ناس للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص198.

[2]– عثمان بناني، مرجع سابق، ص63.

وبعد 21 سنة في المنفى، قررت فرنسا نقل الخطابي سنة 1947م إلى بلادها، فوضع مكتب المغرب العربي لدى نزول الأمير بقناة السويس خطة لتهريبه، وقد كلّف المراقب المدني "ليون جابر بيلي" باستقبال الأمير، لكنه لم يستقبل في مرسيليا سوى أطنان من الحقائب وتابوت به جثة أم عبد الكريم.[1]

في حين توجه محمد بن عبد الكريم وعائلته إلى القاهرة بعد رسو الباخرة التي كانوا بها في بور سعيد يوم 31 ماي 1947م، ليطلبوا حق اللجوء السياسي من الملك فاروق الذي وافق على منحهم ذلك.[2]

وخلال إقامة محمد بن عبد الكريم في مصر ساهم في إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي في 5 جانفي 1948م، بهدف توحيد المغرب العربي لمواجهة الاستعمار الفرنسي، وترأسها شرفيا، وبعد استقلال المغرب في سنة 1960م اتصل به الملك محمد الخامس أثناء رحلته إلى الشرق وأقنعه بالعودة إلى الوطن، وقد قرر الأمير الرجوع والاستقرار بطنجة لكن عاجلته المنية في 6 فيفري 1963م.[3]

المبحث الثاني: الحركة الوطنية السياسية في الريف المغربي 1927-1956

بدأت أولى إرهاصات العمل السياسي بالمغرب سنة 1925م مع نهاية حرب الريف، فقد كان الأثر الذي خلفته ثورة عبد الكريم الخطابي داخليا وخارجيا الأمل الوحيد للمغاربة في مواجهة الاحتلال الغاشم بالقوة. ولكن النكسة التي خلفها استسلام عبد الكريم الخطابي بعد التعاون بين اسبانيا وفرنسا ونفيه إلى الخارج، خلفت تأثيرا سلبيا في النفوس، ورغم استمرار المقاومة العسكرية في الأطلس إلى سنة 1933م فإنه لم يكن لها ذاك الزخم الذي

[1]- عبود بن امحمد، مكتب المغرب العربي في القاهرة دراسات ووثائق، منشورات عكاظ، الرباط، 1992، ص45.

[2]- عبود بن امحمد، نفس المرجع.

[3]- رأفت غنيمي الشيخ، العرب في التاريخ المعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2008، ص145.

كان لثورة الريف، فكان لا بد من بديل آخر يساير المرحلة الجديدة فنشأت بوادر حركة وطنية جديدة تبنّت العمل السلمي ولم تراهن على العمل العسكري.

المطلب الأول: صدور الظهير البربري 1930 وأثره في قيام الحركة الوطنية المغربية

مارست سلطات الحماية المزدوجة كل السبل لإحكام قبضتها على المغرب الأقصى، الأمر الذي وضع سكان المغرب أمام تحديات كثيرة، لعل أكبرها كان إلغاء الوجود القومي والتفرقة بين أبناء البلد الواحد الموحّد تاريخيا وحضاريا وقوميا ودينيا.[1] كما قامت سياسة الحماية على عدة محاور أساسية، لعل أبرزها السياسة البربرية والتي رمت إلى السيطرة على المغرب من خلال سن قوانين مدنية خاصة بالبربر، لاستهداف للدين الإسلامي عبر إخراج البربر عن دينهم الحنيف وزرع الشقاق بين المغاربة، وهذا من خلال صياغة عدة ظهائر[2]، ولعل ظهير 16 ماي 1930 كان أخطر هذه الظهائر.

الفرع الأول: السياسة البربرية في المغرب الاقصى

تعود أولى جذور هذه السياسة إلى فترة ما بعد الحماية مباشرة أي بعد 1914م، مستلهمة من الدروس التي تلقاها الضباط والمراقبون المدنيون في الجزائر وأعادوا تطبيقها في المغرب دون تكرار نفس الأخطاء، حيث كلف المقيم العام الجنرال ليوتي واضع أسس السياسة البربرية في المغرب، مجموعة من منظري الاستعمار برئاسة جورج سوردون لصياغة قانونية لأعراف البربر بأبحاث ملفقة سنتها السلطات الاستعمارية بقانون العرف البربري في 11 سبتمبر 1914م، وهو أول ظهير تصدره سلطات الحماية، الذي نص

[1]– محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2003، ص26.

[2]– الظهير: الأمر السلطاني السامي وهي كلمة مستعملة منذ العهد المريني توازي عبارة المرسوم في الوقت الحاضر، والعنوان الحقيقي له كما هو في النص العربي: ظهير شريف، أما في النص الفرنسي D'Ahir de 16 mai 1930 réglant fonctionnement de la justice dans les tribus de coutume berbér أي ظهير 16 ماي 1930 المنظم للقضاء بالقبائل ذات العرف الأمازيغي.

على احترام ومراعاة النظام العرفي الجاري العمل به داخل القبائل البربرية، وفي عام 1915م أصدرت سلطات الحماية مجموعة من البلاغات عدّت فيها اللغة الفرنسة لغة رسمية للبربر في السجلات والعقود والمعاملات الرسمية، كما دعت في منشور عام 1919م إلى إعداد الإطارات العسكرية من أبناء البرير دون غيرهم من العرب في عديد المناطق، وبعدها جاء ظهير15 جوان 1928م الذي أقرّ تعويض العقارات لصالح الأجانب بتوقيع سلطان المغرب، ولكن تم إلغاؤه ليتمكن المستوطنون من أغلبية الفرنسيين من الاستيلاء على بعض أراضي البربر.[1] وهذه السياسة تدخل ضمن التفرقة من أجل بسط السيطرة وإحداث الاختلاف في الواقع الاجتماعي للمغرب لخلق التفرقة والشقاق، وإيقاد نار الفتن الطائفية والعرقية.[2]

ويعتبر ظهير 16 ماي 1930 من أخطر الظهائر التي صدرت وأشدها وقعا على الشعب المغربي، وكان يهدف لعزل المغاربة البربر عن المغاربة العرب[3]، ولعل الاسم الحقيقي الذي أطلقه المشرّع على هذا الظهير هو "الظهير المنظم لسير العدالة بالقبائل ذات الأعراف البربرية والتي لا توجد بها محاكم لتطبيق الشريعة"، في حين استعمل القرار الوزاري الصادر في 08 أفريل 1934م تطبيقا للظهير المذكور مصطلح "تنظيم المحاكم العرفية".[4]

الفرع الثاني: مضمون الظهير البربري في المغرب الاقصى 16 ماي 1930

جاءت السياسة البربرية التي انتهت بالظهير البربري ماي 1930م ضمن سياق فكري خاص، نلخصه فيما يلي:

---

[1]– احمد اسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص343.

[2]– اسماعيل العربي، الظهير البربري في المغرب وسياسة فرنسا التقسيمية 16 ماي 1930، المجلة التاريخية الجزائرية، ع8، جوان 2018، ص174.

[3]– محمد رحاي، من أعلام الحركة التحررية في المغرب العربي: علال الفاسي أنموذجا، مجلة المستقبل العربي، مج 37 ع 432، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015، ص139.

[4]– اسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 174.

- الإقرار بوجود تناقض بين العرب والبربر لاعتقادهم أن البربر ضعيفي التأثر بالإسلام أو غير مسلمين، وهذا ما تضمنه ظهير 11 سبتمبر 1914م؛
- الدعوة إلى تفضيل الجنس البربري على نظيره العربي، لانسجام أعرافه مع روح القانون الفرنسي؛
- قدرة البربر على الاندماج بالمجتمع الفرنسي سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وذلك حسب بول مارتي الذي قال: "إن سكان إمبراطوريتنا الإفريقيين على أنواع مختلفة فمنهم البربر وهم أقرب الناس إلينا"[1].

وضع ليوتي أسس هذه السياسة خلال فترة وجوده كمقيم عام في المغرب الأقصى 1912-1925م بمعاونة الكثير من الرموز الفكرية والروحية الفاعلة في التوجهات السياسية للاستعمار في المغرب، من أمثال هنري سيمون، وجورج سوردون وبول مارتي، وهنري بونو وغيرهم، وكان ليوتي يهدف بسياسة التمييز العرقي لتعميق ضعف المغرب، خاصة وأنه شاهد إخفاقات نفس السياسة بمنطقة القبائل بالجزائر، وإدماج البربر ضمن العائلة الفرنسية النصرانية، عبر مرحلتين:

- إبعاد البربر عن الإسلام بداعي أنهم مسيحيون ولا يجب أن يحكمهم الإسلام؛
- إدماج بربر فرنسا عن طريق إحياء الأعراف البربرية وإحلال لهجاتهم محل اللغة العربية، وتعليمها، مع تنظيم الأعراف وفق النظام القانوني الفرنسي الذي سيحل مع الفرنسية محل الأعراف واللهجات البربرية.[2]

وفي ذلك نجد ليوتي يعبر بوضوح عن قناعته في رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية في 16 حزيران/ يونيو 1915م قائلا: " لقد عملت في حدود حمايتنا بالمغرب على تنويع

[1]- زكي مبارك، الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي، مع اطلالة على مدينة اسفى من خلال باكورة الزبدة في تاريخ اسفي وعبدة للفقيه الصبيحي السلاوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993، ص6.

[2]- عبد الكريم مغاوري، بن شرقي حليلي، الظهير البربري، مجلة تاريخ المغرب العربي، ع9، ماي 2018، ص ص 157-158.

الصيغ والأساليب لكي تتلاءم مع كل الأوضاع بهذا البلد متعددة العناصر، إني لا أجهل بان مصلحتنا في المجال الديني كما في المجال السياسي تكمن في أن تفرّق أكثر من أن توحّد".[1]

المطلب الثاني: الارهاصات الاولى للحركة الوطنية السياسية في المغرب

بدأت الإرهاصات الأولى للحركة الوطنية السياسية بالمغرب تتشكل عبر تأسيس أول تنظيم ذي طابع سياسي أطلق عليه اسم " الرابطة الوطنية" وذلك سنة 1926م، وقد ضم زعماء ينتمون إلى الشمال والجنوب، في تحدي لواقع التجزئة الذي فرضته الحماية الفرنسية. وقد تركزت بدايات الحركة الوطنية بكبرى المدن كفاس، تطوان، سلا، الرباط على يد طبقة برجوازية تخرجت من المدارس العتيقة كالقرويين، فيما البعض الآخر درس في المشرق.[2]

الفرع الأول: الحركة الوطنية السياسية في المغرب

تنوعت الظروف والأسباب التي ساهمت في نشأة الحركة الوطنية المغربية بشكل منظم وبرنامج واضح، نظرا لوعي قيادتها بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، فنجد من يعتقد أن الحركة الوطنية المغربية تعود جذورها إلى الحركة الإصلاحية السلفية، بقيادة "عبد الله بن إدريس السنوسي " الذي سافر إلى المشرق وتشبع بالأفكار السلفية، ثم رجع إلى المغرب وإلى القرويين بالذات، أين كان يقدم حلقات دراسية تعج بالمريدين الذين تأثّروا بأفكاره،[3] أما من بين روّاد هذه الحركة في عهد الاستعمار "أبو شعيب الدكالي" و"محمد بن العربي العلوي" اللذان ساهما بدروسهما التي كان يلقيانها في الرد على ربط الإسلام بوضعية

[1]– امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1994، ص1940.

[2]– خالد فؤاد طحطح، نشأة الحركة الوطنية في المغرب، دورية كان التاريخية، مج 2 ع 4، مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر، مصر، 2009، ص30.

[3]– بوشتى بوعسرية، المقاومة المسلحة والحركة الوطنية بمكناس وأحوازها 1911– 1956: الجذور، المظاهر والامتدادات، منشورات وزارة الثقافة، المغرب، 2005، ص57.

التخلف من جهة، وكذا امتصاص الصدمة الناتجة عن الهزيمة العسكرية التي لحقت بالمقاومة المسلحة من جهة، ويعدّ علال الفاسي همزة وصل ما بين الحركة السلفية وأول جماعة وطنية، فقد ظهر ما بين 1926-1930م بالمغرب اتجاهان أوساط الشباب المغربي، أحدهما الحركة الإصلاحية بمدينة فاس يقوده علال الفاسي والآخر حركة تسمى "أحباب الحقيقة" ترأسها بلافريج بمدينة الرباط.[1]

وكانت لحركات التحرر بالمشرق وللاتصالات التي نشأت بين رواد الحركة الوطنية وشكيب أرسلان أثرها الكبير في بلورة نضج الحركة الوطنية خاصة بعد الزيارة التي قام بها هذا الأخير لاحقا إلى مدينة تطوان سنة 1930م[2].

وفي 2 أوت 1926م تشكّل مكتب يضم أحمد بلافريج، المكي الناصري ومحمد بنونة، وقد اقتنعوا أن الحل العسكري لم يؤدّ إلى نتيجة خاصة بعد هزيمة الخطابي، لذا طرحوا فكرة العمل السياسي مع عدم الاعتراف بالتقسيم الذي جاءت به الحماية الاستعمارية للمغرب، فضمّوا لمكتب الرابطة أعضاء من كل مناطق المغرب شمالا وجنوبا.

كما يرى البعض الآخر أن نشأة الحركة الوطنية المغربية مرتبطة بصدور ظهير 16 ماي 1930م الموصوف بالظهير البربري وانطلاق مظاهرات مضادة له في بعض المدن المغربية كمدن سلا، والرباط وفاس، وبروز كتلة العمل الوطني كأول تنظيم سري في 23 أوت 1930م وقد ضمت علال الفاسي، محمد الحسن الوزاني وغيرهم، وقد كان همّ الكتلة منصبا على كتابة العرائض وإصدار الصحف ومحاربة الظهير البربري [3].

---

[1]- بوشتى بوعسرية، المقاومة المغربية ضد الاستعمار، 1904 – 1955: الجذور والتجليات، أعمال الندوة العلمية، 15-14-13 نونبر 1991، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية – أكادير – المغرب،1997، ص 214.

[2]- محمد الهادي صالح ميلاد الأسود، العلاقات العرو- مازيغية عمقها وتداخلها ودورها في التجانس الاجتماعي في المغرب الكبير، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018، ص202.

[3]- محمود شاكر، التاريخ الاسلامي: التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ط2، دار المكتب الاسلامي، بيروت، 1996، ج14، ص 449.

في حين يضيف آخرون عاملا ثالثا لنشأة الحركة الوطنية المغربية وهو قانون إلحاق المغرب بالمستعمرات، حين سيطرت فرنسا على المغرب وأصدرت قانونا في 14 فيفري 1935م ألحقت فيه المغرب بمستعمراتها، ما أدى إلى زيادة النشاط السياسي وبروز بوادر العمل الوطني على يد مجموعة من المثقفين وعلماء الدّين.[1]

لقد كانت الحركة الوطنية المغربية تهدف لمناهضة المخططات الاستعمارية ولها تجليات اجتماعية ودينية وثقافية، حيث عملت على نقل الصراع مع المحتل من مستوى الواجهة العسكرية إلى مستوى العمل السياسي وضرورة الاستجابة لمطالبها المختلفة التي ارتقت إلى مستوى المطالبة بالاستقلال في أربعينيات القرن الماضي بعدما كانت تقتصر في ثلاثينياته على دعوة سلطات الاحتلال الأجنبي لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.[2]

الفرع الثاني: نشاط الأحزاب السياسية في منطقة الحماية الاسبانية

نشأت الحركة الوطنية السياسية في منطقة النفوذ الاسباني على يد مجموعة من رجالات الحركة الوطنية المغربية أمثال: عبد السلام بنونة، عبد الخالق الطريس، محمد المكّي الناصري، وآخرون، وكان ذلك عام 1926م في مدينة تطوان، وكانت تنشط بشكل سري حتى 5 أيلول- سبتمبر عام 1930م، ثم برزت باسم "الهيئة الوطنية الأولى" ثم تحولت إلى اسم "وفد مطالب الأمة" ، وقدّمت مطالب إصلاحية إلى سلطات الحماية الإسبانية في 8 حزيران- يونيو 1931م إلا أن السلطات الإسبانية رفضتها. وخلال الفترة 1931-

[1]- محمود شاكر، مرجع سابق، ص 449.

[2]- عبد الحق عزوزي، علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة، مؤسسة علال الفاسي، الرباط، 2010، ص193.

1934م، لم يتعدّ النشاط الوطني حدود العمل الثقافي عبر الجرائد وتأسيس النوادي والجمعيات الخيرية والطلابية وتنظيم المهرجانات الخطابية في المناسبات.[1]

وسرعان ما توسعت قواعد "الهيئة الوطنية الأولى" لتشمل باقي فئات المجتمع، مما منحها قوة سياسية لتمثل مصالح الشعب المغربي أكثر في منطقة الحماية الإسبانية، زادها في ذلك الأوضاع الداخلية لإسبانيا –التي كانت تعيش حربا أهلية بزعامة الجنرال فرانكو وبالضد من حكومة الجبهة الشعبية الحاكمة في مدريد (1936–1939) – وانعكاسات ذلك على الشمال المغربي. فاضطر الجنرال فرانكو لتهدئة الشعب المغربي في الشمال، وأبرق لمبعوثه بيك بيدير للاتصال برجال الحركة الوطنية الشمالية والتأكيد على أن "إسبانيا الفرنكية مستعدة لمساعدة المغاربة بالحريات الديمقراطية التي منعهم منها الجمهوريون"2. فتساهل مع رجالات الحركة الوطنية، ومنحهم الحرية في إصدار الصحف مثل صحيفة "الريف" التي كان يديرها المؤرخ المغربي التهامي الوزاني، وصحيفة "الحرية" التي أشرف على تحريرها عبد الخالق الطريس، ومن جهة أخرى ظلت الاتصالات بين الوطنيين في الشمال والجنوب قائمة وإن بشكل غير مباشر بسبب مواقع الحدود التي فرضتها سلطات الحماية الثنائية، لكن الطرفين كانا متفقين على مبدأ النضال لحرية المغرب واستقلاله ووحدته في ظل العرش العلوي، والوفاء لسلطان المغرب محمد بن يوسف "محمد الخامس"، والتأكيد على التمسك بالإسلام والعروبة. حتى بدأ الانشقاق في داخل الهيئة الوطنية عام 1936.[3]

---

[1]– محمد سلام أمزيان، عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي 1947–1956، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1988، ص13.

[2]– علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال، المغرب، 1948، ص210.

[3]– محمد علي داهش، الحركة الوطنية المغربية في مواجهة الحماية الاسبانية، مجلة الفكر السياسي، مج5 ع 16، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص149

في تلك الفترة، استغل الجنرال فرانكو رجال الحركة الوطنية ليحشد الآلاف من المواطنين المغاربة للقتال إلى جانبه[1]، للقضاء على حكومة الجبهة الشعبية في مدريد، وأقنع الزعماء السياسيين بالدعاية لصالحه، ووعدهم بحرية تأسيس الأحزاب السياسية. وعليه، ففي 8 كانون أول، أسس عبد الخالق الطريس حزب الإصلاح الوطني، وأصدر صحيفتين باللغة العربية إحداهما "الحياة" والثانية "الحرية". وفي مطلع عام 1937م، أسس محمد المكي الناصري "حزب الوحدة المغربية"، وأصدر صحيفة "الوحدة المغربية" باللغتين العربية والإسبانية.[2]

الفرع الثالث: نتائج الحركة الوطنية السياسية

رغم ما شهدته الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من نشاط سياسي متصاعد للحركة الوطنية المغربية، بجميع أحزابها في الجنوب والشمال، إلا أن أثقلهم نشاطا كان حزب الاستقلال الذي أصبح القوة القائدة للحركة الوطنية المغربية عموما في جميع المدن والأرياف، وأصبحت له قاعدة جماهيرية عريضة ضمّت أطياف الشعب.

وبعد الحرب العالمية الثانية، شهد المغرب بداية تحول في السياسة الإسبانية باتجاه العودة إلى إطلاق العمل السياسي وإعطاء نوع من الحريات للأحزاب السياسية، وإطلاق سراح العديد من الزعماء، وابتهجت جماهير المنطقة بذلك في نوادي حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، واستأنفت الأحزاب نشاطاتها السياسية بالدعوة إلى الكف عن الهجرة الإسبانية والاستيطان، وإلغاء المساعدات المالية للكنيسة الكاثوليكية، وكذلك المطالبة بإقرار الحريات العامة، والدعوة إلى تكوين حكومة قومية مؤقتة تعدّ البلاد للاستقلال.[3]

---

[1]–أمزيان، مرجع سابق، ص14.

[2]– محمد علي داهش، الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص158.

[3]– الفاسي، الحركات الاستقلالية، مرجع سابق، ص371.

وبدأ الملك المغربي محمد الخامس يطرح قضية المغرب وحقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال والوحدة، ويواجه مشاريع وقرارات الإقامة العامة الفرنسية، فبدأ التقارب بينه وبين باقي الأحزاب الوطنية لتحقيق الأهداف المشتركة، مما عزّز قوى الطرفين تجاه الحماية.

واجتاحت المغرب مظاهرات ضد الاستعمار في الشمال والجنوب، ودعت الحركة الوطنية الشمالية والجنوبية إلى إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال وتقديم الشكوى إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. فأعقب ذلك رد فعل عنيف من سلطات الحماية الثنائية حيث سادت موجة من الإرهاب استمرت طيلة عام 1947م[1]، ثم فرضت سلطات الحماية الإسبانية إلى جانب الملاحقة، غرامة مالية على حزب الإصلاح الوطني باعتباره القوة القائدة للحركة الوطنية الشمالية، وحظرته من النشاط منذ 8 فبراير 1948م، لكنه واصل العمل سرا.

إن تطور العمل السياسي المغربي، والرغبة بالاستقلال والوحدة الوطنية في مواجهة الحماية الثنائية، قد رافقه تطور مهم في العمل الوطني في خارج المغرب، حيث أصبحت القاهرة بشكل أساسي، ودمشق وبغداد مراكز لنشاط حركات التحرر الوطني المغاربية عموما. فقد قدمت الحركة الوطنية المغربية شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة، حيث توجه الشيخ المكي الناصري والمهدي بنونة ممثلان عن حزب الوحدة المغربية وحزب الإصلاح الوطني، فيما مثّل حزب الاستقلال أحمد بلا فريج، وقد لقيت الشكوى الوطنية دعما عربيا وإسلاميا.[2]

[1]– الفاسي، نفس المرجع، ص373.

[2]– محمد علي داهش، الحركة الوطنية المغربية، مرجع سابق، ص ص 154–155.

ولضرب وحدة وقواعد الحركة الوطنية في الشمال المغربي، فقد عمل المقيم الاسباني العام الجديد Varela على خلق أحزاب من رجال السلطة تدين بالولاء لإسبانيا كحزب الوحدة الريفية ثم حزب الدفاع الوطني عام 1947م[1].

وفي الداخل المغربي، بداية من الخمسينات برز التنسيق من أجل استقلال المغرب بين الملك محمد الخامس والحركة الوطنية المغربية وبشكل أكبر مما سبق، فلقد عرف الملك أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه وحماية سيادة العرش، والوطنيون بدورهم كانوا يرون في الملك شخصية مؤهلة لاستقطاب الشعب.[2] إلا أن الفترة ما بين عامي 1951-1953م شهدت توترا حادا بين الملك والحركة الوطنية في الجنوب من جهة، وبين سلطات الإقامة العامة الفرنسية بلغ ذروته بما عرف بـ "الأزمة المغربية" عام 1953م، حيث أقدمت سلطات الحماية الفرنسية على نفي ملك المغرب إلى جزيرة مدغشقر، وتنصيب محمد بن عرفة ملكا على المغرب، فعرفت القوى السياسية ذات الطابع السلمي تناقضا فيما بينها في انتزاع الحقوق الوطنية، وبرزت أصوات آمنت بعقم أسلوب العمل السياسي، ونادت بضرورة الكفاح المسلح، فأخذ المغرب طريقه منذ عام 1953، باعتماد عمليات فردية، ثم تطور ذلك إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح وبشكل منظم بعد نفي الملك محمد الخامس.[3] (وسنتطرق لهذا في المبحث الموالي).

ومن جانب آخر، عرفت الأحزاب الوطنية بالمغرب بداية توحيد العمل في الجنوب والشمال لمواجهة الحماية الثنائية، وعليه، ففي 9 أبريل 1951م، عقدت أحزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، مؤتمرا لهم في طنجة تمخض عنه ولادة "الجبهة الوطنية المغربية" بتأثير من جامعة الدول العربية،

---

[1]- محمد ظريف، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1988، ص10.

[2]- جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، تر: ماجد نعمة، دار الوحدة، بيروت، 1982، ص51.

[3]- محمد علي داهش، نفس المرجع، ص155.

فازدادت وتيرة نشاط الأحزاب المغربية معها، وأُصدرت خلال عامي 1951،1952م العديد من البيانات والبلاغات التي تبين مواقفها من الأحداث في الجنوب والشمال ضد سلطات الحماية.

المطلب الثالث: حزب الاستقلال والحركة الوطنية المغربية 1944-1953م

أفرزت الظروف التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية تطورات كانت في عمومها لصالح الشعوب المستعمرة، التي بدأت العد التنازلي للوجود الاستعماري ببلادها. وفي ظل هذه الظروف الوطنية والدولية التي عايشها المغرب، تحرك الوطنيون وفق تطوراتها واغتنموا الفرصة، فبادرت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني إلى عقد مؤتمر عام حضرته جميع القوى السياسية والاجتماعية للبلاد في 11جانفي 1944م، حيث نشأ على إثر هذا المؤتمر الهام، حزب الاستقلال والتي كانت تتلخص مهمته الأساسية في تحقيق المغرب لاستقلاله.[1]

الفرع الأول: نشاط حزب الاستقلال

ترجع بدايات تأسيس هذا الحزب الى قيام كتلة العمل الوطني التي تحولت إلى الحزب الوطني لتحقيق الاستقلال في عام 1936م، وقد عقد مؤتمر في الرباط وبمشاركة شخصيات وطنية تقرر فيها تأسيس حزب الاستقلال في الحادي عشر من كانون الثاني 1944م.[2]

[1]- الطيب لباز، علاقات حزب الاستقلال المغربي بالحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية 1944-1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر 2، 2014، ص ص 170-171.

[2]- سمر رحيم نعمة الخزاعي، العلاقات المغربية الأمريكية 1956- 1991، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003، ص56.

ومنذ نشأة الحزب أصبح يمثل تيار الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال. وقد بارك الملك محمد الخامس هذا التنظيم الوطني الذي اعتبره أداة بواسطتها يتم التعبير عن مطالب الشعب ومواجهة الحماية ومخططاتها الاستعمارية.[1]

أخذ اعضاء الحزب ومنذ اللحظة الأولى يؤكدون ولائهم المطلق للملك، إذ اعتبروه رمزا للسيادة والاستقلال، وقد ثبّت حزب الاستقلال لقب "الملك"، بدل "السلطان"، وبدأوا في الاتصالات السرية مع الملك طيلة عام 1943م، كان بعضها يتم بواسطة محمد الفاسي، ثم تغير أسلوب هذه اللقاءات مع الملك، إذ طلب حضور بعض أعضاء الحزب لمناقشتهم حول الصيغة المناسبة للمطالبة بالاستقلال. وقد استجاب الأعضاء لطلب الملك وتشكلت لجنة مؤلفة من عمر عبد الجليل، محمد اليزيليدي ومحمد غازي، فضلا عن محمد الفاسي، وبعد تحديد الوقت المقرر لمقابلة الملك اجتمع هؤلاء، وبدأت المحادثات بعد أن أقسم كل الحضور على الحفاظ على السرية التامة والإخلاص والولاء للملك وعدم تنفيذ أي شيء إلا بموافقته، ما عزّز موقف الملك أمام الاقامة الفرنسية العامة، إذ تحرّر من أجواء العزلة التي أرادوا فرضها عليه.[2]

وعليه استطاع أعضاء الحزب في ظرف قصير تهيئة الداخل المغربي لفكرة الاستقلال، وما سينجم عنها من ردود فعل من قبل سلطات الحماية، بحيث أعاد الحزب الوطني تنظيم فروعه في المدن والقرى وزاد من وتيرة الاتصال بالجماهير والاستماع لآرائهم لتوثيق الصلة بينه وبين باقي فئات الشعب، وكانت قيادات الحزب يجتمعون يوميا في

[1]– سمر الخزاعي، مرجع سابق، ص58.

[2]– هادي خليف كريم، السلطان محمد الخامس وحزب الاستقلال، مجلة العلوم الانسانية، مج 1 ع 3، 2010، د ص.

منزل الأمين العام "أحمد بلافريج" لتقييم الأوضاع والإعداد من أجل إنجاح هذه المبادرة التاريخية الهامة.[1]

وقد سعى قادة الحزب إلى إشراك الملك محمد الخامس في إعداد مبادرتهم واستشارته، ويقول في هذا المجال أحد الوطنيين المشاركين في إعدادها وهو أبوبكر القادري:" لقد كان اتصالنا نحن رجال ما كنا نتسمى بـ "الطائفة" أو "الزاوية" وهو الجناح السري في الحزب الوطني، اتصالا موثقا سريا مضبوطا ومحكما مع محمد الخامس، وزاد توثيقا في سنة1943 لدى إعدادنا للمطالبة بالاستقلال، حيث كانت الاتصالات السرية بيننا وبينه رحمه الله متواصلة، ونظرا لأننا سنقدم على أمر خطير وصعب لا يمكن أن يتقبله الفرنسيون بأي شكل من الأشكال، كما سيتجلّى من بعد، فلا بد مع التهيؤ الذي نهيئ أنفسنا له، أن نزيد توثيقا مع ملكنا ورمز وحدتنا بعهد فيما بيننا وبينه، نقسم فيه معه على الإخلاص لله وللوطن، والملك، والمحافظة على الأسرار، وأن لا نقوم بأي عمل إلا بعد مشورته وموافقته، وأقسم هو نفسه نوّر الله ضريحه على ذلك".[2]

كما عقد الحزب الوطني اتصالات مع الحلفاء منذ نزولهم بالدار البيضاء في نوفمبر1942م كالمفوضتين الإنجليزية والأمريكية، رغبة في كسب ودّهم أو نيل وعد من قبلهم لتقرير مصير المغرب بعد الحرب العالمية الثانية، مذكّرين إياهم بالتضحيات التي قدمها أبناء المغرب لدعم الحلفاء في حربهم ضد دول المحور، وما تنص عليه مواثيقهم الصادرة في مجال الحرية والانعتاق من نيْر الاستعمار، إلا أن ردود فعلهم لم تكن مشجعة بل ومبهمة أحيانا، كما رفضوا الحديث عن الأمر في هذا الظرف الدولي الحالي المتميز بالحرب العالمية التي لم تنته بعد، مرجعين الأمر إلى سلطات الحماية.[3]

---

[1]– قاسم زهيري، محمد الخامس الملك البطل: قصة جهاد، دار النشر التقنية للشمال الافريقي، 1984، المغرب، ص46.

[2]– أبو بكري قادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية: ذكريات ومواقف وأحداث، ط1، ج2، 1997، ص183.

[3]– الطيب لباز، مرجع سابق، ص ص 174-175.

هكذا كانت هي الاعدادات التي سبقت تقديم عريضة المطالبة بالاستقلال، فالمطالبة بالاستقلال آنذاك كان يعد مستحيلا في نظر الكثير، بينما كان ممكنا حسب الوطنيين ومن ورائهم الملك محمد الخامس. وبعد الانتهاء من كتابة نص الوثيقة، وافق عليها الملك محمد الخامس بعدما عرضت عليه، وتمّ الاتفاق معه على الطريقة واليوم والساعة التي تُقدّم فيها عريضة الاستقلال، وتم اختيار نفس اليوم الذي يتم فيه استقبال المستشار الفرنسي، وذلك بنصف ساعة قبل وصوله حتى يطلعه الملك على مضمون العريضة.[1]

الفرع الثاني: ردود فعل سلطة الحماية

كانت ردود فعل سلطات الحماية على وثيقة الاستقلال ونشاط حزب الاستقلال مختلفة، ففي 18 يناير 1944م قبض الولاة العسكريون على 18 مسيّر من الحركة الوطنية الاستقلالية متهمين إياهم بالاتصال بالعدوّ (دول المحور).

أمّا علال الفاسي في كتابه "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي" فيذكر أنه بعد تقديم ميثاق 11 يناير للمقيم العام ولممثلي الدول الكبرى، كان الاندهاش كبيرا في نفوس ولاة الحماية ولكنهم لم يفعلوا شيئا إلا بعدما اطمأنوا على حياد جيوش الحلفاء، واكتفوا بالإعلان عن قبول اللجنة الفرنسة لمشروع إصلاح مستعجل بالمغرب الأقصى.[2]

وفي 29 نوفمبر 1944م داهمت القوات الفرنسية منزل الأمين العام لحزب الاستقلال أحمد بلا فريج واعتقلته بتهمة التعاون مع النازية، كما ألقت القبض أيضا على محمد

[1]– عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، ج1، مطبعة الرسالة، الرباط، 2000، ص254.

[2]– عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي،لبنان،2005،ص245.

اليزي وكذا أحد ممثلي الحركة القومية إدريس روداس وبعض الوطنيين بفاس أمثال عبد العزيز بن ادريس وأحمد مكوار والهاشمي فيلالي... إلخ.[1]

وأمام هذا الوضع المتوقع، خرجت مظاهرات شعبية عنيفة تضامنا مع حزب الاستقلال بالرباط مطالبة بفك أسر الزعماء المعتقلين لكن انفلتت الأمور من يد السلطة الفرنسية وعجزت عن تهدئة الوضع، الأمر الذي أدى به إلى إطلاق سراح محمد إليزي وسمح له بدخول القصر الملكي والتفاوض مع الملك المغربي، فساهم ذلك في تهدئة الجماهير المحتجة، لكن بعد سقوط العديد من الشهداء، واضطرت فرنسا لإعفاء المقيم "غابريال بيو" من منصبه وعيّنت بدله "إيريك لابون" سنة 1946م، الذي قام بإصدار حكم برفع الحظر على نشاط الصحف الوطنية والعفو عن الزعماء الوطنيين وعلى رأسهم علال الفاسي، واقترح في جويلية 1946م مشروعا إصلاحيا شمل الميدان السياسي والإداري والاقتصادي، إلا أن حزب الاستقلال كان على دراية بحقيقة هذه الإصلاحات فرفضها وردّ في رسالة ووجهها للسلطان المغربي في 24 جويلية 1946م ليعلمه برفض هذه الإصلاحات.[2]

أما في الشمال المغربي فقد أعلن حزب "الإصلاح الوطني و"حزب الوحدة المغربية بعد زيارة الملك لطنجة مساندتها للملك وإصدار قائمة بمطالبهم، لكن السلطات الإسبانية منعتهم من ذلك وفرضت غرامة مالية على حزب الإصلاح وقامت بحضره بداية من سنة 1948م الأمر الذي أدّى به إلى النشاط في السرّ، وقد أدت هذه السياسة التعسفية الإسبانية إلى توحيد "حزب الإصلاح" و"حزب الاستقلال".[3]

---

[1]– أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية 1945–1951، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص181.

[2]– محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية...، مرجع سابق، ص136.

[3]– محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية...، مرجع سابق، ص139.

المبحث الثالث: تطور القضية المغربية ونهاية الحماية الاسبانية

رغم السياسة التعسفية التي كانت تنتهجها سلطات الحماية الاستعمارية إلا أنها لم تستطع حل القضية المغربية، بل ازدادت صلابة الحركة الوطنية المغربية خاصة بعد نفي محمد الخامس، فثار الشعب المغربي وظهرت المقاومة المسلحة بشكل علني، أخذت معه القضية المغربية منحى آخر سيغير في نهاية المطاف من واقعها، من خلال الحصول على الاستقلال.

المطلب الأول: نفي السلطان المغربي محمد الخامس 1953 وأثره على مسار الحركة الوطنية المغربية

في 1953/08/20م أقدمت سلطات الحماية الفرنسية على نفي الملك محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر الأمر الذي اهتزّ له الشعب المغربي، وزاد من وتيرة المواجهة بين الاستعمار الفرنسي والاسباني وبين الحركة الوطنية المغربية؛ حيث أصبح الأمر مدفوعا بدماء الشهداء.

الفرع الأول: السبب المباشر وراء نفي الملك محمد الخامس

على إثر مساندة السلطان محمد الخامس لحزب الاستقلال ورفضه للمشاريع الإصلاحية ومناوئته لفرنسا وما أسفر ذلك عن تطور في القضية المغربية عكس رغبة سلطات الحماية الاستعمارية، قررت السلطات الفرنسية خلعه واتهامه بأنه مصدر خطر قد يؤدي إلى تقسيم الشعب، والحل الوحيد هو التخلص منه وإيجاد بديل له.[1]

وفي سبيل ذلك استعانت السلطات الفرنسية أيضا بعملائها المحليين مثل التهامي الجلاوي وعبد الحي الكتاني، اللذين استطاعا كسب تأييد عدد من الباشوات وشيوخ القبائل بالإغراء والتهديد، واستعانوا في ذلك برؤساء الأقاليم المغربية من الفرنسيين الذين أنشأوا أحزابا

[1]- مؤيد محمود المشهداني، تطورات الأزمة السياسية الثانية في المغرب، مجلة سرّ من رأى، مج 7 ع 25، جامعة سامراء، العراق، 2011، ص ص 111-113.

سياسية كحزب الشعب المغربي بإشراف عبد القادر الزمراني وحزب الأحرار برئاسة مولاي إدريس والحزب الفرنسي الراديكالي، للعمل على تعبئة جبهة المعارضة للملك.

واستباقا لحملة خلعه، وجّه السلطان محمد الخامس في 14 نيسان 1953م رسالة إلى الحكومة الفرنسية لدراسة الأوضاع المتدهورة في المغرب، إلا أن التعنت الفرنسي زاد من حدة التوتر بينهما. في حين دفع الرأي العام بالمغرب المساند للسلطان، بالصحافة الاستعمارية إلى نفي وجود مؤامرة خلع للسلطان محمد الخامس سواء من طرف الإقامة العامة الفرنسية أو من طرف عملائها الجلاوي والكتاتني اللذين عملا بتنسيق مع سلطات الحماية على حشد حوالي 12 ألف مواطن من البربر، لترشيح محمد بن عرفة عمّ السلطان محمد الخامس لتولي العرش. في الوقت الذي ضربت فيه القوات الاستعمارية حصارا على القصر السلطاني، وأنذروه بالعزل إن لم يوافق على مطالب الحكومة الفرنسية المتمثلة في المصادقة على مشاريعها، والتنازل عن صلاحياته لرئيس الوزراء، وإصدار بيان من يؤكد فيه عدم اختصاص هيئة الأمم المتحدة في النظر في القضية المغربية لكونها قضية ثنائية بين المغرب وفرنسا.[1]

لكن رفض السلطان محمد الخامس لتلك المطالب دفع بالمقيم العالم الفرنسي جيوم إلى عقد اجتماع مع الجلاوي وبقية أتباعه، اتفقوا فيه على تنصيب ابن عرفة بديلا له في 16 آب 1953م، ليتم إلقاء القبض على السلطان محمد الخامس وولديه الأميرين الحسن وعبد الله في قصرهم السلطاني بعدها بأربعة أيام، ونقلوا إلى معسكر السويسي القريب من الرباط، وظلوا هناك في غرفة لحين تم نقلهم إلى منفاهم في جزيرة كورسيكا.[2]

[1]– مؤيد محمود المشهداني، مرجع سابق، ص112.

[2]– مؤيد محمود المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 113.

وقد كان ردّ فعل إسبانيا بعد خمسة أيام من النفي في 25أوت 1953م، حيث عبّر المندوب السامي الاسباني الجنرال "بالينيو" عن استياء اسبانيا من تجاهل فرنسا لها وعدم استشارتها في نفي السلطان محمد الخامس.

كما سعت اسبانيا إلى خلق جو من الانفراج في المنطقة التابعة لها، فأرخت قبضتها على الحدود، وأصبح الوطنيون يجدون في المنطقة الإسبانية ملجأ ومتنفسا للحركة الوطنية والمقاومة المسلحة وعمليات جيش التحرير المغربي.[1]

الفرع الثاني: مقاومة جيش التحرير المغربي ورد فعل سلطات الاحتلال

بداية، ترجع فكرة إنشاء جيش التحرير المغربي إلى ما بعد حرب فلسطين عام 1948م، حين فكّر محمد بن عبد الكريم الخطابي في الاستعانة ببعض من شاركوا في تلك الحرب لتأسيس جيش يعمل على تحرير المغرب الكبير وعودة سلطان المغرب الشرعي إلى عرشه بالرباط، وتشكل جيش التحرير المغربي بداية عام 1954م بعد إجراء اتصالات بين علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي، وأحمد بن بلة في القاهرة وضابطين في المخابرات المصرية هما عزت سليمان وفتحي الديب.[2] وتركزت قواعد جيش التحرير المغربي في الشمال الشرقي المحادد للجزائر مدعوما بالحركة الوطنية في منطقة الحماية الاسبانية، كما امتد جنوبا لتحرير "الصحراء الغربية"[3]

وعموما فإنه وبعد نفي السلطان، توجهت ثلاث مجموعات مغربية مسلحة إلى مدينة مراكش لمحاولة منع تنصيب ابن عرفة ملكا عن طريق إثارة الفوضى وإلقاء قنبلة على موكبه أمام حيرة الضباط الفرنسيين[4]، لكنهم فشلوا بسبب الاستعداد الضخم الذي جهزته

---

[1]– رفيق تلي، نفي محمد بن يوسف من طرف السلطات الفرنسية: دراسة في ظروف وملابسات النفي ومواقف وردود الفعل المغربية والاسبانية، مجلة متون، مج 12 ع 02، أوت 2020، ص ص 240–241.

[2]– ثامر عزام حمد سليم الدليمي، مرجع سابق، ص208.

[3]– محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ص 68–69.

[4]– جلال يحيى، مرجع سابق، ص230.

السلطات الفرنسية لهذا الحدث، وذلك ما زاد من وتيرة الاتصال والتنسيق بين خلايا المقاومة المغربية المسلحة لتنفيذ بعض العمليات الناجحة كتخريب القطار السريع الدار البيضاء –الجزائر وحرق المستودعات وتوزيع مناشير على مستوى الوطن وزرع قنابل في أماكن العدو... إلخ. وبذلك تصاعدت عمليات جيش التحرير المغربي في المناطق الريفية على يد " الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" الذي أسس "جيش التحرير المغربي"، وصارت تطوان مركزا لانطلاق عملياته وانضم له الكثير من المقاتلين، حتى تمكّنوا من السيطرة على مناطق واسعة في الشمال والوسط المغربي بمنطقة النفوذ الفرنسي، وقد كان لخلايا المقاومة المرابطة بمنطقة الحماية الاسبانية في الشمال دور رئيسي عبر استلام السلاح وتخزينه ثم تهريبه للمقاومين، بالتنسيق مع المكتب المغربي في القاهرة الذي ضم مناضلين من بلدان المغرب العربي كافة أمثال عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي، واستغلال ظرف الحركات التحررية بالجزائر وتونس وليبيا لضرب الجيش الفرنسي على كافة المستويات التي توحدت خصوصا في الجزائر والمغرب الأقصى، ولكسب مزيد من القوة في المجال السياسي والتحرر من هيمنة الفرنسيين، ومن جهة أخرى باتفاق مع القوات الاسبانية نكاية في فرنسا لعدم استشارتهم في نفي محمد الخامس، لتستمر هجومات جيش التحرير المغربي منذ أكتوبر 1955م حتى عودة محمد الخامس وإلى غاية إمضاء وثيقة الاستقلال 23 مارس 1956م،[1] ولقيت صدى كبيرا في الإعلام الدولي والفرنسي، حيث أذاع راديو لندن يوم 4 أكتوبر 1955م خبر الهجومات التي شنها الجيش المغربي على القوات الفرنسية داخل المغرب، كما تناولت الصحف الفرنسية هذا

[1]– عبد الله مقلاتي، العلاقة الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص80.

الموضوع وفشل قواتها في التصدي لها، رغم تجهيز الطائرات وسلاح المدفعية، وأكثر من 20 ألف جندي للقضاء عليها.[1]

كل هذه الأحداث أدّت في النهاية بالرئيس الفرنسي ايدغار دفور لفتح باب التفاوض مع الوطنيين المغربيين في "إكس ليبان"، وهذا ما سنتطرق له لاحقا.

المطلب الثاني: مفاوضات ما قبل الاستقلال

لقد كان كفاح الشعب المغربي كبيرا في سبيل نيل استقلاله، فأمام إصراره الكبير وتكتّل قادته وممثلي حركته الوطنية وحصوله على تأييد دولي متزايد، كان لزاما على فرنسا واسبانيا استئناف المفاوضات لتحديد مصير المغرب كدولة مستقلة، وفي هذا المطلب سنتناول أولا رجوع محمد الخامس من المنفى وكيف مهّد ذلك للدخول في المفاوضات ونهاية الحماية المزدوجة.

الفرع الأول: رجوع محمد الخامس من المنفى

بعد نفي محمد الخامس، ولمواجهة تداعيات ذلك على المستوى الشعبي والسياسي، تم تشكيل حكومة فرنسية جديدة ترأسها إدغار فور Edgar Faure في 23 فيفري 1955م وعيّن الجنرال غيلبار غرانفال Gilbert Grana val في منصب المقيم العام، من أجل عقد لقاءات مع شخصيات مغربية من تيارات مختلفة لتهدئة الأمور، وبدأت تلك المفاوضات في الفترة ما بين 22إلى 27 أوت 1955م، بحضور حزب الاستقلال، حزب الشورى، بالإضافة إلى شخصيات وعلماء ومغاربة يهود، إلا أن إصرار حزب الاستقلال على عودة لملك كرسي العرش أثار حفيظة إدغار فور Edgar faure الذي كان ضد هذا المطلب في البداية، واقترح منح الاستقلال دون عودة الملك، حتى تمكّن أعضاء من حزب الاستقلال

[1]– غيلاني السبتي، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية 1954–1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة. 2010، ص126.

في اقناع وزير الخارجية الفرنسي أنطوان بيناي Antoine pinay برأيهم، وحصلوا على ضمانات من الملك وعودته إلى فرنسا.[1]

وفي 29 أوت 1955م، تمّ تعيين مقيم عام جديد هو الجنرال بيير دي لا تور Pierre Boyer de la tour الذي وافق على الانسحاب الاختياري لابن عرفة، وحكومة مغربية فيها أعضاء من كل تيارات الرأي العام المغربي، وكذا تأليف مجلس للعرش الذي صدر بيانه في في 15 أكتوبر 1955م بعد مفاوضات متكررة بين الملك محمد الخامس –الذي كان يرفض مجلس العرش سابقا– والجنرال جورج كاترو Georges Catroux، وضمّ كل من الصّدر الأعظم محمد المقري ومبارك البكاي، ومحمد الصبحي، وأضاف المقيم العام ممثلا له فاختار الطاهر أوعسو الذي كان ضابطا في الجيش الفرنسي.

إلا أن رفض الأحزاب السياسية كحزبي الشورى والاستقلال للمجلس ومطالبتهم بعودة الشرعية[2] عجّل بحل نهائي لمشكلة العرش، فكان لابد من عودة الملك، الذي وصل إلى فرنسا رفقة عائلته يوم 31 أكتوبر 1955م، في انتظار عودته إلى الرباط، وباتفاق مع الحكومة الفرنسية كلّف مجلس العرش بالاستمرار في تدبير شؤون المملكة.[3]

وفي 16 نوفمبر 1955م، حطّت طائرة الملك في مطار سلا واستقبله عشرات الآلاف من المغاربة الذين هتفوا بحياته، غير أن مهمة الملك لم تكن سهلة وكان عليه مواجهة تحديات كثيرة، عبّر عنها في أول خطاب للعرش بعد عودته في18 نوفمبر 1955م، معلنا عن تأسيس أول حكومة في المغرب المستقل برئاسة امبارك البكّاي من التيار

[1]– فاطمة زهرة آيت بلقاسم، الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها على الحركات الوطنية المغاربية الجزائر والمغرب الأقصى أنموذجين – دراسة مقارنة– 1939–1956م، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر. 2017، ص ص 241– 242.

[2]– عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة...، ج2، مرجع سابق، ص723.

[3]– فاطمة زهرة آيت بلقاسم ، مرجع سابق، ص ص 243–248.

المستقل، وكان من أوليات هذه الحكومة العمل على استرجاع المغرب لسيادته بالتفاوض مع دولتي الحماية.[1]

الفرع الثاني: الدخول في المفاوضات ونهاية الحماية المزدوجة

بعد أسابيع قليلة من تأسيس الحكومة المغربية رسميا في 07 ديسمبر 1955م وتقديم أعضائها للملك محمد الخامس، سافر وفد مغربي بقيادة الملك إلى فرنسا في 13 فيفري 1956م، للتفاوض بقصر الإليزي مع روني كوتي René Coty رئيس فرنسا، وألقى محمد الخامس كلمة افتتاحية ذكّر فيها بالخطوط العريضة التي أتى بها وهي: إلغاء معاهدة الحماية والاعتراف باستقلال بلاده بضمان وحدة أراضيه على أساس نظام ديمقراطي في ظل الملكية الدستورية.[2]

وفي02 مارس 1956م توصل الطرفان إلى أن نظام الحماية المبرم في فاس والمؤرخ في 30 مارس سنة 1912م قد أصبح لا يتلاءم ومقتضيات الحياة العصرية، وعليه فإن الحكومة الفرنسية تؤكد علانية اعترافها باستقلال المغرب ووحدة ترابه المضمونة بحكم المعاهدات الدولية، وعلاقاتهما تقوم على أساس الحرية والتساوي، وتضمن حقوق الفرنسيين المقيمين في المغرب وحرياتهم ، وكذلك حقوق المغاربة المقيمين في فرنسا وحرياتهم.

وفي 07 مارس 1956م، ألقى محمد الخامس خطابا عبر فيه أن ما قاموا به من عمل يعتبرا ناقصا وجهدا فاشلا ما دام تراب الوطن مفكك الأوصال، وعليه وفي 5 أفريل 1956م، توجّه محمد الخامس إلى اسبانيا للمفاوضات رفقة الأميرين الولي الحسن والمولى عبد الله، ووفد وزاري ضمّ امبارك البكاي وبعض وزراءه واستقبلهم الجنرال فراكو والخليفة المولى الحسن بن المهدي.

[1]– فاطمة زهرة آيت بلقاسم، مرجع سابق، ص249.

[2]– فاطمة زهرة آيت بلقاسم، مرجع سابق، ص251.

وقد انتهت المفاوضات خلال يومين في 07 أفريل 1956م، بالتوقيع على بيان مشترك من توقيع رئيس الحكومة المغربية ووزير الخارجية الاسباني مارتين ارطاخو Martin Artajo، اعترفت فيه اسبانيا باستقلال المغرب وسيادته التامة كما تضمنته المعاهدات الدولية مع كل لوازمها وفي ضمنها الدبلوماسية والجيش.

وما بين 08 و29 أكتوبر من نفس السنة، انعقد مؤتمر دولي بكل من المحمدية وطنجة ضم ممثلين عن الو.م.أ و اسبانيا وفرنسا ، وبريطانيا ، هولندا، بلجيكا، البرتغال، إيرلندا الشمالية، تم فيه إلغاء النظام الدولي على طنجة واعترافهم للمغرب بسيادته الكاملة.[1] واسترجع المغرب إقليم طرفاية لسنة 1958م ومنطقة سيدي إفني لسنة 1969م وإقليمي الساقية الحمراء وادي الذهب في 1975م عقب تنظيم المسيرة الخضراء، وبقيت سبتة ومليلية والجزر الجعفرية بيد الاسبان.

وبذلك انتهت فترة الاحتلال المزدوج الذي دام 44 سنة، شهد فيه المغرب تحولات جذرية من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي حتى نيل الاستقلال.

[1]– فاطمة زهرة آيت بلقاسم، مرجع سابق، ص 255.

خـــاتمـــة

خاتمة:

لقد واجه الشعب المغربي توغل الاحتلالين الفرنسي والإسباني قبل توقيع معاهدة الحماية في 1912م، وبعد ذلك استمرت المواجهة رغم تباين الإمكانيات بين الجانبين، ففي بداية الأمر بدأت المقاومة الشعبية المسلحة في الجنوب والأطلس المتوسط والريف بعد توقيع مولاي عبد الحفيظ على معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م. وقامت فرنسا في نفس السنة بتحديد مناطق النفوذ مع إسبانيا رغم تضارب مصالحهما، حيث كانت ترى حكومة مدريد أنه من الضروري توسيع مجالها الاستعماري، انطلاقا من "سبتة ومليلية"، لتجنب خطر تحول السيطرة الفرنسية الى مناطق محط أطماع اسبانيا، مستعملين في ذلك أحدث الأسلحة العسكرية لتكريس احتلالهم، كما جنّدوا أبناء المستعمرات واعتمدوا على القوّاد الكبار المرتبطين بالاستعمار للتوغل في البلاد.

بعد اغتيال محمد أمزيان في 1912م الذي تزعم المقاومة الريفية في بدايتها، وسيطرة الإسبان على الريف، ظهرت مقاومة منظّمة تزعمها في البداية عبد الكريم الخطابي ثم بعده ابنه محمد بن عبد الكريم، الذي ربط كفاحه بكفاح الشعوب التي تخوض الحروب التحررية، واعتبر تحرير الريف مرحلة أولى لتحقيق استقلال المغرب، وحققت المقاومة الريفية انتصارات كان أهمها في معركة أنوال يوليو 1921م أمام القوات الإسبانية. وأمام عجز إسبانيا عن احتلال الريف، تحالفت مع فرنسا بين عامي 1924 إلى 1926م، حتى سلم قائد الثورة الريفية نفسه للقوات الفرنسية، ونفي إلى جزيرة لارينيون لمدة 20 سنة، ثم استقر في مصر لمتابعة نضاله السياسي، ورغم ذلك استمرت المقاومة في عدة مناطق، وازدادت قوة بظهور الحركة الوطنية على أيدي شباب تلقى تعليمه إما على يد رواد السلفية بالمغرب، أو بالمدارس العصرية التي أحدثتها الإقامة العامة، وكذلك بالخارج، واستفاد هذا الشباب من تجربة المقاومة المسلحة، وأمام الوعي الثقافي والتأزم الاقتصادي، أصدرت سلطات الحماية الظهير البربري في 16 ماي 1930م، فقامت انتفاضة شعبية

تطالب بإلغائه، فكان ذلك الحدث بداية العمل الوطني الموسع، وتأسست الجرائد والأحزاب المختلفة وطالبوا إدارة الحماية بتطبيق الإصلاحات ، واحتدّ الصراع بين قادة الحركة الوطنية والإقامة العامة، التي واجهتهم بالعنف والحظر.

وبعد الحرب العالمية الثانية انتقل النضال الوطني في المغرب من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال، حيث استفادت الحركة الوطنية من الظروف الدولية الجديدة كهزيمة فرنسا أمام النازية، ونزول قوات الحلفاء بالمغرب في 1942م، وبرزت المطالبة بالاستقلال في تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944م، من طرف قادة الحركة الوطنية إلى الإقامة العامة، فقامت سلطات الحماية باضطهاد السكان واعتقال بعض زعماء الأحزاب الوطنية.

وبرز نضال السلطان محمد الخامس الذي يمثل القيادة العليا للحركة الوطنية في مطالبته الحكومة الفرنسية بوضع حد لنظام الحماية، حتى تمّ نفيه وأسرته إلى إلى جزيرة مدغشقر، لتبدأ مرحلة المقاومة المسلحة السرية، وتشكلت النواة الأولى لجيش التحرير، وحصل المغرب على تأييد الجامعة العربية وحركة دول عدم الانحياز، لرفع قضية المغرب إلى الأمم المتحدة، مما دفع السلطات الفرنسية إلى التفاوض مع السلطان وقادة الحركة الوطنية بمدينة إيكس ليبان، وانتهت المفاوضات بعودة السلطان محمد الخامس إلى المغرب في 1955م، وتوقيع اتفاقية الاستقلال في 2 مارس 1956م مع فرنسا، ثم اتفاقية في أبريل مع إسبانيا للحصول على الاستقلال.

قائمة

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- ابتسام سلمان سعيد الطائي، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب (1912-1956)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2007.
- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، عرض لأحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمرانية والفكرية منذ ما قبل الإسلام الى العصر الحاضر، دار السلمى، المغرب، 1965.
- ابراهيم موسى، تجربة الأمير الخطابي، مجلة دليل الريف الالكترونية، مراكش، المغرب، 2012.
- ابن زيدان بن محمد السجلماسي، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ط1، ج 3، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008.
- أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية 1945-1951، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992.
- أبو بكري قادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية: ذكريات ومواقف وأحداث، ط1، ج2، 1997.
- أحمد الحميمي، قراءة تاريخية لملحمة أدهار أبران، مجلة أمـل، ع8، المغرب، 1996.
- إدريس برهون، إشكالية دولة الحق والقانون في المغرب، دار الفرقان للنشر الحديث، المغرب، 2002.
- اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط2، مكتبة العبيكان، السعودية، 2000.
- اسماعيل العربي، الظهير البربري في المغرب وسياسة فرنسا التقسيمية 16 ماي 1930، المجلة التاريخية الجزائرية، ع8، جوان 2018.
- أعمال ندوة مدينة أكادير الكبرى المحور التاريخي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة ابن زهر، المغرب، 1990.

- أكرم بوجمعة، محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، 2017.
- امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1994.
- أمين الريحاني، المغرب الأقصى، مؤسسة هنداوي، مصر، 2018.
- أمين سعد، الدولة الفدرالية العربية، ج3، ط1، مطبعة التقدم، القاهرة، 1986.
- أمين فارس ريحاني، الأعمال العربية الكاملة: المغرب الأقصى، نور الأندلس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1980.
- أمين فارس ريحاني، المغرب الأقصى، مؤسسة الريحاني، المملكة المغربية، 1975.
- إيمان الرامي، منطقة الريف المغربي وعلاقتها بالسلطة المركزية، مجلة العلوم الانسانية، مج 4 ع 02، 2020.
- بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط11، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ت.
- بوشتى بوعسرية، المقاومة المسلحة والحركة الوطنية بمكناس وأحوازها 1911-1956: الجذور، المظاهر والامتدادات، منشورات وزارة الثقافة، المغرب، 2005.
- بوشتى بوعسرية، المقاومة المغربية ضد الاستعمار، 1904 – 1955: الجذور والتجليات، أعمال الندوة العلمية، 15-14-13 نونبر 1991، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية – أكادير – المغرب،1997.
- ثامر عزام حمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب 1939-1956، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2017.
- الجامعة الصيفية، المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، ج1، المغرب، 1987.

- جلال يحيى، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966.
- الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الشعر المغربي: مقاربة تاريخية، 1830-1960 معلمة المغرب: قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى، ج13، مطابع سلا، المغرب، 1989.
- الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، معلمة المغرب، مطابع سلا، المغرب، 1989.
- جميل حمداوي: صورة عبد الكريم الخطابي في الشعرين العربي والأمازيغي،ط1، مطبعة الجسور وجدة، المغرب، 1997..
- جميل حمداوي، تاريخ الريف المعاصر من مرحلة المقاومة إلى مرحلة التهميش، ط1. مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2019.
- جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، تر: ماجد نعمة، دار الوحدة، بيروت، 1982.
- حميد الراوي، الشمال الافريقي ومشكلة الصحراء الغربية، الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2021.
- خالد فؤاد طحطح، نشأة الحركة الوطنية في المغرب، دورية كان التاريخية، مج 2 ع 4، مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر، مصر، 2009.
- رأفت غنيمي الشيخ، العرب في التاريخ المعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2008.
- رشيد يشوتي، اسبانيا والريف والشريف أمزيان 1909-1912، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 2011.
- رفيق تلي، نفي محمد بن يوسف من طرف السلطات الفرنسية: دراسة في ظروف وملابسات النفي ومواقف وردود الفعل المغربية والاسبانية، مجلة متون، مج 12 ع 02، 2020.

- روجر ماثيو، مذكرات الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، تر: عمر أبو ناصر، منشورات العباسية، المغرب، 2005.
- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر: نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963.
- زكي مبارك، الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي، مع اطلالة على مدينة اسفى من خلال باكورة الزبدة في تاريخ اسفي وعبدة للفقيه الصبيحي السلاوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993.
- سمر رحيم نعمة الخزاعي، العلاقات المغربية الأمريكية 1956- 1991، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003.
- سيد أحمد سكيرج، الظل الوريف في محاربة الريف، ط1، د د ن، 1926.
- شوقي أبو خليل، الاسلام وحركات التحرر العربية، ط1، دار الرشيد، دمشق، 1976.
- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.
- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993.
- الطيب بوتبقالت، عبد الكريم الخطابي حرب الريف والرأي العالمي، سلسلة شراع، طنجة، المغرب، 1997.
- الطيب لباز، علاقات حزب الاستقلال المغربي بالحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية 1944-1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر 2، 2014.
- عبد الحق المريني، مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول قدس الله روحه إلى عصر جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، مركز الدراسات والبحوث العلوية، وزارة الشؤون الثقافية، المملكة المغربية، 1996.

- عبد الحق عزوزي، علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة، مؤسسة علال الفاسي، الرباط، 2010.
- عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، البيان المطرب لنظام حكومة المغرب، ط2، مطبعة الأمنية، الرباط، 1951.
- عبد الرحمن الطيبي، الريف قبل الحماية قبائل ساحل الريف الأوسط 1860-1912، ثيفرازن عاريف، 2008.
- عبد الرحيم بن سلامة، المغرب قبل الاستقلال عرض لأهم الأحداث السياسية والدستورية قبل الحماية وأثنائها، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1980.
- عبد العزيز بنعبد الله، سبتة ومليلية معقلان مغربيان أماميان على البحر الأبيض المتوسط، نشر بمساهمة شركة كاب تور، 1996.
- عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان،2005.
- عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، ج1، مطبعة الرسالة، الرباط، 2000.
- عبد الكريم فيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ط1، شركة ناس للطباعة والنشر، مصر، 2006.
- عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط1، بيروت، 1984.
- عبد الكريم مغاوري، بن شرقي حليلي، الظهير البربري، مجلة تاريخ المغرب العربي، ع9، ماي 2018.
- عبد الله الشعلان، أثر الاتفاق الودي لسنة 1904م، منتديات الحوار الجامعية السياسية، نقلا عن https://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?t=41619
- عبد الله اللويزي، صورة المغربي في المتخيل الاسباني "دراسة تحليلية نقدية في ضوء علم النفس "، ط1، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، الأردن، 2018.

- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002.
- عبد الله كنون الحسني، مدخل إلى تاريخ المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2017.
- عبد الله مقلاتي، العلاقة الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
- عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مطابع فضالة، المحمدية، المغرب، 1986.
- عبد الهادي تازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، دار نشر المعرفة، المغرب، 2001.
- عبود بن امحمد، مكتب المغرب العربي في القاهرة دراسات ووثائق، منشورات عكاظ، الرباط، 1992.
- عثمان بناني، مسألة استسلام الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الأسباب والنتائج، مجلة البحث التاريخي، ع9، المغرب، د ت.
- العربي اللوة، المنهل في كفاح أبطال الشمال، د د ن، المملكة المغربية، 1982.
- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 1994.
- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851- 1947 دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 2006.
- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال، المغرب، 1948.
- علي الادريسي، عبد الكريم الخطابي التاريخ المحاصر، ط2، منشورات تيفراز، المغرب، 2010.
- عماد أدرداك، دور قبائل صنهاجة سراير في المقاومة الريفية 1909-1927، مجلة تيدغين للأبحاث الامازيغية والتنمية، ع4، 2015.

- غيلاني السبتي، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة. 2010
- فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية 1912-1937م، المجلة الجامعة، مج 1 ع16، فبراير 2014.
- فاطمة زهرة آيت بلقاسم، الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها على الحركات الوطنية المغاربية الجزائر والمغرب الأقصى أنموذجين – دراسة مقارنة- 1939-1956م، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر. 2017.
- قاسم زهيري، محمد الخامس الملك البطل: قصة جهاد، دار النشر التقنية للشمال الافريقي، المغرب، 1984.
- لبنى بورزمي، الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية مقاربة تاريخية قانونية، مجلة البحثية، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، ع1، 2013.
- لطيفة سميرس، المعاهدة اللامتكافئة في القرن التاسع عشر المغرب نموذجا، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، فاس، ع10، 1989.
- محمد البزاز، كيف كرس الاسبان سيطرتهم على المصايد الاسبانية؟، نقلا عن https://albahrnews.com
- محمد الشيخ بن رابح، العلاقات المغربية الأوروبية عشية الحماية المزدوجة، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج 3، ع7، د ت.
- محمد العربي المساري، التباسات تحيط بمعاهدة 1767، مجلة دراسات، ع13، 2008.
- محمد العربي معريش، الأقصى في عهد السلطان الحسن الاول 1873-1984، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1989.
- محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011.

- محمد المعزوزي، هاشم بن الحسن العلوي، الكفاح المغربي المسلح في حلقات من 1900 إلى 1935، مطبعة الأنباء، الرباط، المغرب، 1987.
- محمد الهادي صالح ميلاد الأسود، العلاقات العرو- مازيغية عمقها وتداخلها ودورها في التجانس الاجتماعي في المغرب الكبير، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.
- محمد أمزيان، موقف الحزب الاشتراكي الاسباني من حرب الريف 1921-1926، ع2، مجلة أمل، 1999.
- محمد بغدادي، الصحراء المغربية بين الماضي والحاضر، مؤسسة فيدبرانت، الرباط، 2005.
- محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009.
- محمد بن الفاطمي بن السلمي، إسعاف الإخوان الرابغين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين، مطبعة النجاح، الجديوة، المغرب، 1992.
- محمد بن عزوز حكيم، الجيوب المغربية السليبة في عهد السلطان مولاي سليمان من خلال الوثائق الاسبانية، جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، أعمال الدورة الثالثة، مركز الدراسات والبحوث العلوية، ديسمبر 1991.
- محمد بن عزيز حكيم: معركة أنوال، الرباط، المغرب، 1981.
- محمد خير فارس، المسألة المغربية، مطبعة الجامعة العربية، القاهرة، 1961.
- محمد رحاي، من أعلام الحركة التحررية في المغرب العربي: علال الفاسي أنموذجا، مجلة المستقبل العربي، مج 37 ع 432، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015.
- محمد سلام أمزيان، عبد الكريم الخطابي وحرب الريف، مطبعة المدني، القاهرة، دت.

- محمد سلام أمزيان، عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي 1947-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1988.
- محمد صادق محمد الكرباسي، معجم المشاريع الحسينية، ج1، ط1، المركز الحسيني للدراسات، لندن، المملكة المتحدة، 2010.
- محمد صالح الولاتي، الحسوة البيسانية في علم الانساب الحسانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018.
- محمد ظريف، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1988.
- محمد عبد العاطي جلال، الاحتلال الفرنسي في مراكش، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ت.
- محمد عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار 1912-1927، تح: محمد علي داهش، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010.
- محمد علي داهش، الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.
- محمد علي داهش، الحركة الوطنية المغربية في مواجهة الحماية الاسبانية، مجلة الفكر السياسي، مج5 ع 16، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.
- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار 1903-1927، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010.
- محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2003.
- محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، جامعة الموصل، كلية الآداب، العراق، د ت.
- محمد علي داهش، محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002.

- محمد عمارة، الجامعة الاسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل، ط1، دار الشروق، بيروت، 1994.
- محمد ياسين الهبطي، مساهمة في دراسة تاريخ المقاومة المغربية للاستعمار الاسباني مقاومة شفشاون نموذجا، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2012.
- محمود شاكر، التاريخ الاسلامي: التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ط2، ج14، دار المكتب الاسلامي، بيروت، 1996.
- محمود صالح الكروي، أزمة سبتة ومليلية بين المغرب وإسبانيا الدوافع والأهداف، المجلة السياسية والدولية،ع7، 2007.
- مروان بوزكري، التنافس الفرنسي الانجليزي على المغرب الأقصى ما بين 1873-1905، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص تاريخ ضفتي البحر الأبيض المتوسط (مغرب-أوروبا)، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2010.
- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب: أعلام الحركة الوطنية، ج1، المغرب، 2005.
- مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بينهم، تح: إبراهيم الأبياري، ط1، بيروت، 1981.
- مؤيد محمود المشهداني، تطورات الأزمة السياسية الثانية في المغرب، مجلة سرّ من رأى، مج 7 ع 25، جامعة سامراء، العراق، 2011.
- ميغل مرتين، الاستعمار الاسباني في المغرب 1860-1956، نسخة الكترونية لجريدة المناضل، أبريل 2012.
- ميكيل مرتن، الاستعمار الاسباني في المغرب 1860-1956، تر: عبد العزيز الودبي، منشورات التل، الرباط، 1988.
- نبيل لزعر، أساليب إيطاليا الممهدة لاحتلال ليبيا، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 5 ع12، ديسمبر 2017.

- نجدة فتحي صفوة، هذا اليوم في التاريخ، مج5، دار الساقي، بيروت، 2019.
- ندوة المقاومة المسلحة المغربية 1900-1934، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، المملكة المغربية، 1993.
- نزار المختار، وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1918-1958، ط1، الدار التونسية للكتاب، 2011.
- هادي خليف كريم، السلطان محمد الخامس وحزب الاستقلال، مجلة العلوم الانسانية، مج 1 ع 3، 2010.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ– د
الفصل الأول: السياق التاريخي العام لفرض الحماية على المغرب الأقصى سنة 1912م	
المبحث الأول: التنافس الاستعماري حول المغرب الأقصى	02
المطلب الأول: الضغوط الاسبانية على المغرب الأقصى	02
الفرع الأول: الضغوط السياسية والعسكرية	03
الفرع الثاني: الضغوط الاقتصادية	07
الفرع الثالث: نتائج الضغوط الاسبانية على المغرب الأقصى	09
المطلب الثاني: الاتفاقيات الاستعمارية على المغرب الأقصى	11
الفرع الأول: الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902 م	11
الفرع الثاني: الاتفاق الفرنسي الانجليزي 1904م	12
الفرع الثالث: الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904م	14
المطلب الثالث: الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية	14
الفرع الأول: قبل حرب تطوان	15
الفرع الثاني: بعد حرب تطوان	19
المبحث الثاني: المغرب الأقصى تحت الحماية	20
المطلب الأول: الطريق الى فرض الحماية	21
الفرع الأول: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م	21
الفرع الثاني: الاتفاق الفرنسي الألماني 1911م	23

الفرع الثالث: معاهدة الحماية 1912م	25
المطلب الثاني: ردود الفعل المغربية إزاء فرض الحماية في المنطقة الإسبانية	27
الفرع الأول: مقاومة محمد أمزيان	28
الفرع الثاني: المقاومة في إقليم جبالة	29
المبحث الثالث: التنظيم الاداري للمغرب في ظل الحماية	33
المطلب الأول: التقسيم الاستعماري للتراب المغربي بين فرنسا وإسبانيا	33
الفرع الأول: مناطق النفوذ الفرنسية	33
الفرع الثاني: مناطق النفوذ الاسبانية	35
الفصل الثاني: المقاومة المغربية للحماية الاسبانية	
المبحث الأول: الحركة الوطنية المغربية في منطقة الريف 1912-1927م	38
المطلب الأول: الريف المغربي في ظل الحماية الاسبانية	38
الفرع الأول: الموقع الجغرافي للريف المغربي	38
الفرع الثاني: أوضاع منطقة الريف قبل الاحتلال الاسباني	40
الفرع الثالث: سياسة اسبانيا في منطقة الريف	42
المطلب الثاني: المقاومة في منطقة الريف	44
الفرع الأول: التنظيم السياسي والعسكري	44
الفرع الثاني: معركة أنوال ونتائجها	46
الفرع الثالث: قيام الجمهورية الريفية	48
المطلب الثالث: التحالف الفرنسي الاسباني ونهاية ثورة الريف	51
الفرع الأول: اتفاقيات التحالف	51
الفرع الثاني: الهجوم الفرنسي الاسباني على الريف	52
الفرع الثالث: استسلام الخطابي	54

المبحث الثاني: الحركة الوطنية السياسية في الريف المغربي 1927-1956 م	57
المطلب الأول: صدور الظهير البربري 1930 وأثره في قيام الحركة الوطنية المغربية	58
الفرع الأول: السياسة البربرية في المغرب الاقصى	58
الفرع الثاني: مضمون الظهير البربري في المغرب الاقصى 16 ماي 1930م	59
المطلب الثاني: الارهاصات الاولى للحركة الوطنية السياسية في المغرب	61
الفرع الأول: الحركة الوطنية السياسية في المغرب	61
الفرع الثاني: نشاط الأحزاب السياسية في منطقة الحماية الاسبانية	63
الفرع الثالث: نتائج الحركة الوطنية السياسية	65
المطلب الثالث: حزب الاستقلال والحركة الوطنية المغربية 1944-1953م	68
الفرع الأول: نشاط حزب الاستقلال	68
الفرع الثاني: ردود فعل سلطة الحماية	71
المبحث الثالث: تطور القضية المغربية ونهاية الحماية الاسبانية	73
المطلب الأول: نفي السلطان المغربي محمد الخامس 1953 وأثره على مسار الحركة الوطنية المغربية	73
الفرع الأول: السبب المباشر وراء نفي الملك محمد الخامس	73
الفرع الثاني: مقاومة جيش التحرير المغربي ورد فعل سلطات الاحتلال	75
المطلب الثاني: مفاوضات ما قبل الاستقلال	77
الفرع الأول: رجوع محمد الخامس من المنفى	77
الفرع الثاني: الدخول في المفاوضات ونهاية الحماية المزدوجة	79
خاتمة	82
قائمة المراجع	85

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2022

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي ادناه :

السيد(ة): فتاتي الطاهر

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109961875000820002

الصادرة بتاريخ : 2016-06-28 عن دائرة : المسيلة بوعريريج

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل: 17173306396 .

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر, مذكرة ماجستير, اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: السياسة الإسبانية في المغرب الأقصى (1956-1931) .

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 31 ماي 2022

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Affairs

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

الحماية الجنسية في المغرب الأقصى (1931 - 1956).

إعداد الطلبة:

1- الطاهر فداش رقم التسجيل: 197733063940 .
2- بن نجيلة سفاقو رقم التسجيل: 197193306403 8 .

القسم: التاريخ **الشعبة:** علوم إنسانية **التخصص:** تاريخ الوطن العربي المعاصر.
إشراف: مصطفى عبيد **الرتبة:** أستاذ دكتور.

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2021-2022 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة): **رئيس فريق الاختصاص**

بالموافقة 2022/05/31

رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2022

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي ادناه :

السيد(ة): بن شعبان سافح

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109961171000560008

الصادرة بتاريخ : 2017.01.23 عن دائرة : المنصورة بلدية بوعريريج

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل: 171733064038

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر, مذكرة ماجستير, اطروحة دكتوراه)

عنوانها: الحماية الإسبانية في المغرب الأقصى (1956 - 1991)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 31 ماي 2022

امضاء المعني(ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

ملخص الدراسة :

عرفت الدولة المغربية في بداية العقد الأول من القرن العشرين إضطرابات داخلية وتهديدات خارجية لم تستطيع الصمود أمامها لتجد نفسها في النهاية مكرهة على الرضوخ للتوقيع على معاهدة الحماية 1912م، وبذلك جعل أراضيه تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية معا، مما أدى الى إثارة موجة من الغضب والسخط وعمت الفوضى وانتشرت الثورة بسرعة في جميع أنحاء المغرب، أما في المنطقة الإسبانية ما أن شرعت قوات الاستعمار الإسباني في احتلال مراكزها في شمال المغرب حتى أعلن الامير عبد الكريم الخطابي الحرب على اسبانيا وضيق الخناق على الاسبان وحقق انتصارات عديدة ومبهرة، إلا أن التحالف الفرنسي الاسباني استطاع الحاق الهزيمة بهذه المقاومة العنيفة والتي كانت بداية لمرحلة نضال جديدة اتسمت بالوعي السياسي والمطالبة بالاصلاحات.

Résumé de l'étude :

Au début de la première décennie du XXe siècle, l'État marocain a connu une agitation interne et des menaces extérieures auxquelles il ne pouvait pas résister et a finalement été contraint de se soumettre au Traité de protection en 1912. Ce qui lui a permis d'être accaparé par le Maroc et de placer ainsi son territoire sous contrôle français et espagnol, provoquant une vague de colère et de mécontentement. Le chaos s'étend rapidement dans l'ensemble du Maroc. Quant à la région espagnole, dès que les forces coloniales espagnoles ont commencé à occuper leurs positions dans le nord du Maroc, le prince Abdel Karim al-Khattabi a déclaré la guerre à l'Espagne et a resserré la vis aux Espagnols, remportant de nombreuses victoires brillantes, mais l'alliance française Espagnol a pu vaincre ces résistance violente, ce qui a été le début de la phase de la lutte d'une nouvelle a été marquée par des réformes de sensibilisation et de la demande politique.